الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.19

# الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الوثائق الرسمية

الجلسة **١٩**
الاثنين، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أوتش (كمبوديا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ٥ من جدول الأعمال** (تابع)

**الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة**

**تقرير الأمين العام (A/ES-10/L.186)**

**مشروع القرار** (A/ES-10/L.10)

**السيد القسوس** (الأردن): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على تعاونكم في عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للنظر في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي تم إعداده عملا بقرار الجمعية العامة د إ ط – ١٠/١٠، حول الأحداث التي وقعت في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى نتيجة إعادة الاحتلال الإسرائيلي لهذه المناطق.

كما أعبِّر عن تقديري للأمين العام على الجهود التي بذلها في إعداد هذا التقرير، وبخاصة أنه قام بإعداده في ظل ظروف صعبة وبعد رفض الحكومة الإسرائيلية استقبال فريق تقصي الحقائق المشكل بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، مما حال دون التوصل إلى حقائق موثقة حول الأحداث في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى.

إن الحكومة الأردنية، بعد دراسة تقرير الأمين العام بشكل معمق، تود إبداء الملاحظات التالية حول ما ورد في هذا التقرير. إن هذا التقرير لم يتم إعداده على واقع الأرض، وذلك نتيجة التعنت الإسرائيلي الذي منع المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، من الوصول إلى الحقائق حول إعادة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وآثار هذا الاحتلال على الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على ما ورد في التقرير بخصوص قناعة الأمين العام بأن إسرائيل رفضت القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وأنها امتنعت عن تزويد الأمين العام بالمعلومات المطلوبة لإعداد التقرير، وأن رفضها وامتناعها حالا دون إعداد تقرير شامل ومتكامل حول أحداث جنين والمدن الأخرى.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-50745 (A)
*0250745*

كما نود التأكيد على ما ورد في تقرير الأمين العام بأن الأراضي الفلسطينية هي أراض محتلة تنطبق عليها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، وأن على إسرائيل احترام الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية ومعاملة سكانها كأشخاص محميين لا يجوز قتلهم عمدا أو تعذيبهم أو أخذهم رهائن أو إخضاعهم لمعاملة مهينة. كما يؤكد الأمين العام أن إسرائيل ملزمة قانونيا بعدم ممارسة العقاب الجماعي أو تدمير الممتلكات الفلسطينية في الأراضي المحتلة أو مصادرتها.

إن إسرائيل، في أثناء عملياتها العسكرية في الفترة التي يغطيها التقرير، قد ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وأحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. ومن هذه الانتهاكات القتل المقصود للأشخاص المحميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، والمتمثل في مقتل ٤٩٧ فلسطينيا في الفترة ما بين ١ آذار/مارس و ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، كانت غالبيتهم العظمى من المدنيين العزل. كما مارست الحكومة الإسرائيلية أعمال العقاب الجماعي ضد الأشخاص المحميين من خلال الاعتقال التعسفي وإغلاق المدن والقرى الفلسطينية وحظر التجول فيها على مدار الساعة وقطع المياه والكهرباء والخطوط الهاتفية، ناهيك عن تدمير البنية التحتية والاقتصاد الفلسطيني.

إن إلحاق الدمار بممتلكات الأشخاص المحميين وبالمؤسسات المدنية الفلسطينية وبدور العبادة والمواقع التاريخية لم يكن نتيجة ضرورة عسكرية بل نوعا من أنواع العقوبة الجماعية، التي تمثلت في الاستخدام الإسرائيلي غير المبرر للقوة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي تسبب في أعمال القتل المقصود للأشخاص المحميين وتدمير ممتلكاتهم ومؤسساتهم المدنية وإعادة تشريد اللاجئين الفلسطينيين بعد تدمير بيوتهم في مخيم جنين والمخيمات الأخرى.

وهنا نود التأكيد على ما صرح به الأمين العام لمجلس الأمن بأن محاربة الإرهاب لا تعني شيكا على بياض لإسرائيل لخرق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وخلق أزمة إنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، تود الحكومة الأردنية التأكيد على موقفها الذي يدين كافة أعمال الإرهاب وقتل المدنيين من قبل أية جهة كانت.

يثبت التقرير أن خروقات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني ولالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة أثناء العمليات العسكرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير قد تكررت، ولا يمكن اعتبارها حالات استثنائية، حيث أن ما ارتكب ويُرتكب في الأراضي الفلسطينية من قبل الجيش الإسرائيلي، سواء كان غزو المدن أو القتل المقصود للمدنيين الفلسطينيين، يعكس سياسة حكومية إسرائيلية تشكل خروقات جسيمة للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

تأسيسا على ما تقدم من وقائع، يود وفد بلادي التأكيد على ما يلي. أولا، ضرورة قيام المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، بحماية الشعب الفلسطيني من الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية، وهذه الحماية هي حق لهذا الشعب الخاضع للاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة. إن ما دعا إليه الأمين العام قبل عدة أشهر حول إرسال قوة متعددة الأطراف إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقوم بمهام متعددة وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من شأنه أن يسمح للمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في حماية الشعب الفلسطيني.

ثانيا، ضرورة تحمل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لمسؤولياتها بموجب الاتفاقية واتخاذ إجراءات فعالة لوقف الخروقات الإسرائيلية الجسيمة لهذه الاتفاقية ومعاقبة المسؤولين على هذه الخروقات.

في النهاية، يود وفد بلادي التأكيد على دعوة الأمين العام في تقريره للمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الملحة وتكثيف جهوده من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني باعتباره عنصرا رئيسيا في البحث عن تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط، استنادا الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وتحقيق ما دعا إليه قرار المجلس ١٣٩٧ (٢٠٠٢) حول حل سلمي تعيش فيه دولتا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

**السيد جومالا** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره (A/ES-10/186) الذي أُعد بموجب قرار الجمعية العامة دإط – ١٠/١٠ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. لكن من المؤسف أن نلاحظ أن التقرير المعروض أمامنا، بسبب رفض إسرائيل التعاون مع جهود الأمين العام، لا يرتكز على زيارة ميدانية إلى جنين، مثلما كان متوقعا من قبل. لذلك نستمر في شجب رفض إسرائيل تقديم التعاون المطلوب في هذا التحقيق وإخفاقها في الاستجابة للطلبات بتقديم المعلومات.

من المذهل، ولكن في الحقيقة لا مفاجأة في ذلك، أنه، وفق هذا التقرير، قُتل ٥٢ فلسطينيا فقط خلال ممارسة إسرائيل العدوان بشكل صارخ على جنين ومدن فلسطينية أخرى ومداهمتها الحمقاء وغير المقيدة لمنازل الفلسطينيين المحرومين المعذبين بالفعل. ولا مفاجأة في ذلك، لأنه لم يتم بالفعل أي تحديد موثوق للحقائق. ونتيجة لهذه الحالة، لا يمكن تصور اعتبار هذا التقرير نهاية للتحقيق.

الحقائق الكاملة لا تزال مجهولة، ولكنها يجب أن تحدد. ونظرا لهذه الظروف وإحقاقا للحقيقة والعدالة، نطالب بمواصلة الضغط على إسرائيل لكي تمنح بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حق الدخول حتى نحصل على القصة الكاملة لما حدث بالفعل في جنين. السلام لن يتحقق دون العدالة، والعدالة لن تتحقق دون الحقيقة. الشيء الوحيد الذي سيكون كافيا هو معيار موحّد للموضوعية وللمساءلة التامة فيما يتعلق بكل مسألة على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعيد تأكيد اعتقاده بأن الشعب الفلسطيني يستحق أن يتخلص من الاحتلال الوحشي من جانب إسرائيل وله الحق في إقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء. ومن المهم أن نؤكد أن قوة الاحتلال يجب ألا يسمح لها بمواصلة الاستمتاع بكماليات تجاهل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. إن الاحتياجات المتكررة من القتل والتدمير في الأشهر الأخيرة إهانة ليس فقط للفلسطينيين ولكن أيضا للمجتمع الدولي؛ ويجب إنهاء العنف المنهجي هذا.

أخيرا، لئن كان وفد بلادي يكرر عدم رضاه عن التقرير، فإنه يود أن يرى بداية استتباب سلام حقيقي بين فلسطين وإسرائيل. ومن أجل هذا، نكرر دعمنا للقضية الفلسطينية. والواقع أن كل جهد في سبيل السلام يجب أن يبذل في إطار من قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وطبقا لمبدأ الأرض مقابل السلام.

**السيد زين الدين** (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعبِّر عن تقديره لرئيس الجمعية العامة على إعادة انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بناء على طلب رئيس المجموعة العربية وبدعم من حركة عدم الانحياز، للنظر في الوضع الخطير في فلسطين، خاصة على ضوء تقرير الأمين العام (A/ES-10/186) الذي أُعدّ بموجب قرار الجمعية العامة دإط – ١٠/١٠.

ونود أولا أن نشكر الأمين العام على تقريره وعلى الجهود التي بذلت لإصداره بالنظر إلى القيود التي وضعت في طريقه بسبب الافتقار إلى التعاون من الجانب الإسرائيلي. ونحن نأسف بشدة على أن هذا التقرير، الذي كان يجب أن يصدره فريق لتقصي الحقائق يرسل إلى جنين لمعرفة الحقائق الدقيقة من خلال استقصاءات وتحريات دقيقة على أرض الواقع، قد تعرّض للإعاقة من جانب الحكومة الإسرائيلية على الرغم من ادعاءاتها بأنها ليس لديها ما تخفيه فيما يتعلق بأي جانب من جوانب عملية جنين. إن رفض إسرائيل المطلق التعاون مع هذه التحريات عن الحقائق فيما يتعلق بالأحداث في جنين كان الغرض منه، بوضوح، إخفاء الحقيقة والخطورة الحقيقية لأعمالها، التي ارتقت إلى حد جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني. ونحن نعتقد أن ما خلص إليه التقرير المعروض أمامنا سيكون مختلفا لو استطاع فريق تقصي الحقائق من زيارة المنطقة. ولقد أقرّ الأمين العام في الفقرة ٨٢ من تقريره بأنه كان من غير الممكن إجراء تقييم شامل للأحداث في جنين دون التعاون التام من الجانبين والقيام بزيارات إلى المنطقة.

وعلى الرغم من أن التقرير لم يرق إلى مستوى التحريات الكاملة، فإنه يرسم صورة لشدة معاناة الشعب الفلسطيني في جنين وفي سائر أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأيضا للفظائع التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني على أيدي دولة الاحتلال. إننا نشعر بالجزع وندين بشدة التصرفات غير القانونية من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء الاجتياحات، بما في ذلك القتل غير القانوني واستخدام الدروع البشرية والاستخدام غير الملائم للقوة والهدم العشوائي للممتلكات الخاصة والعامة والاعتقالات العشوائية والتعذيب ورفض السماح بالعلاج الطبي وإعاقة العمليات الإنسانية. إن استخدام القوة بصورة مفرطة من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية يتخلل التقرير كله، وإن عدد القتلى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، حيث قتل من الفلسطينيين أربعة أضعاف من قتل من الإسرائيليين، يؤكد ذلك. إن الفظائع التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني يجب ألا يسمح لها بأن تمر دون عقاب. ويجب تقديم مرتكبي جرائم الحرب إلى العدالة.

إن ازدراء قوات الدفاع الإسرائيلية بقدسية الحياة الإنسانية – كما هو واضح من لجوئها إلى القتل غير القانوني والاستخدام الجبان للأبرياء كدروع، ومن أعمالها في منع وصول الرعاية الطبية إلى المرضى والجرحى المدنيين من الشعب الفلسطيني والهجوم على سيارات الإسعاف وعلى العاملين في مجال الطب وإعاقة توصيل المواد الغذائية والإعاقة الكاملة للعمليات الإنسانية – تصرُّف مرفوض تماما. وكما أوضح التقرير، يعزى موت بعض الفلسطينيين إلى الهجمات الإسرائيلية غير الضرورية على سيارات الإسعاف ومنع وصول المساعدة الإنسانية. إن هذه التصرفات لا تلائم بكل بساطة ما يسمى بالحكومة الإسرائيلية الإنسانية التي تأسف لموت أي من المدنيين وتمقت حقيقة أنها كان لزاما عليها استخدام العنف.

نحن قلقون بشدة بسبب استمرار حظر التجول والقيود الشديدة الأخرى على حركة الأشخاص والبضائع، فضلا عن التدهور المحطِّم للقلوب لظروف الحياة والوضع الاقتصادي الذي سبّب الأزمة الإنسانية الأليمة للشعب الفلسطيني. وإننا نعتقد تماما بأنه يجب اتخاذ تدابير فورية لتخفيف حدة الحالة في الأراضي الفلسطينية بتقديم المساعدات والخدمات المحتاج إليها بصورة عاجلة وتلبية الاحتياجات الإنسانية وأيضا إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني.

وحتى في هذا الوقت، يظل الشعب الفلسطيني في خطر، وتستمر معاناته من جراء انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة. ويتضح أن الأعمال الإسرائيلية قد أوقفت جميع

جوانب حياة الفلسطينيين وأن قوات الدفاع الإسرائيلية تجاهلت على نطاق واسع المبادئ الإنسانية العالمية ومعايير حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد يجب حمل إسرائيل على الخضوع لمتطلبات القانون الدولي ومبادئه الراسخة، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والوفاء بتعهداتها بوصفها بلدا ديمقراطيا وعضوا متحضرا في المجتمع الدولي.

إن ماليزيا لا تسكت على العنف خاصة ضد المدنيين الأبرياء، وهي تشعر بقلق شديد من جراء تصاعد العنف وزيادة أعداد القتلى فيما بين المدنيين على جانبي هذا الصراع المرير. لقد تلقت إسرائيل التحذير مرارا وتكرارا بأن أعمالها العنيفة واستخدامها للقوة العسكرية في محاولة تحقيق هدفها البعيد المنال وهو ضمان أمنها التام سيؤدي إلى مزيد من العنف ولن يحسِّن أمن شعب إسرائيل. ويتضح جليا أن تفجير الجامعة العبرية والهجمات التي تلت ذلك كانت نتيجة للهجمات الوحشية الإسرائيلية بالصواريخ على مدينة غزة، وأنها قد أدت إلى رد فعل عنيف من الجماعات الفلسطينية المسلحة. ونحن نخشى من التفكير فيما سيحدث بعد ذلك. ويجب على إسرائيل أن تدرك أن السبب الجذري للكفاح والغضب الفلسطيني ضد إسرائيل، كفاح وغضب لا سيطرة للسلطة الفلسطينية عليهما، هو احتلالها للأراضي الفلسطينية، وتوسعها في المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية واستمرار رفضها قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

إن افتقار إسرائيل لضبط النفس وأعمالها الانتقامية خلال الأيام القليلة الماضية في نابلس والخليل وطولكرم ومدن فلسطينية أخرى سيزيد من حدة الوضع المتوتر وسيدخل الطرفين في دوامة من العنف. وهذا بدوره سيمنع بذل جهود أخرى صوب الوصول إلى حل سلمي متفاوض عليه – وهو الحل الوحيد الممكن لهذا الصراع. على إسرائيل أن تثوب إلى رشدها وأن تنفِّذ بالكامل قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وأن تنسحب من الأراضي الفلسطينية إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إذا ما أريد للتحرك صوب السلام أن يبدأ.

إن ما هو ضروري على وجه السرعة، ريثما تستأنف عملية السلام، هو منع تدهور الوضع في الأراضي من أن يؤدي إلى اشتعال أكبر للعنف بحيث تصبح العودة إلى المفاوضات متعذرة. وفي هذا الصدد، سيكون إرسال قوة حفظ سلام أو قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة أو قوة دولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة أمرا حاسما لمنع أعمال عنف إضافية واحتوائها بالنظر إلى العداوة المتأصلة بين الطرفين.

وظلت ماليزيا تشجع وتدعم كل جهد دولي يهدف إلى تحقيق حل عادل وشامل ودائم للصراع، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونحن نرى أن الحل يكمن في تحقيق الرؤية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، والتي بموجبها تعيش دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في داخل حدود آمنة ومعترف بها. وفي الحقيقة إننا نشاطر الأمين العام وجهة نظره المتمثلة في أن على المجتمع الدولي مسؤولية إلزامية عن أن يكثف جهوده لإيجاد حل سلمي ودائم للصراع. وفي ذلك الصدد، تؤكد ماليزيا من جديد دعمها للجهود الهامة التي تبذلها اللجنة الرباعية، وكذلك جهود الأطراف المهتمة الأخرى، وتتطلع إلى تنفيذ المبادرات الرامية إلى استئناف عملية السلام.

**السيد متومورا** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إننا ممتنون للرئيس على عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، بشأن هذا الموضوع الهام.

وتعرب حكومة اليابان عن استيائها لما حدث مؤخرا من تصاعد دائرة العنف المفرغة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وإني أشير على وجه الخصوص إلى الغارات

الجوية التي شنتها القوات الإسرائيلية على مدينة غزة وإلى سلسلة الأعمال الإرهابية الأخيرة التي قام بها متطرفون فلسطينيون في الجامعة العبرية وبالقرب من صفد وإيلي، والتي أسفرت عن العديد من الإصابات وسط المدنيين. ونعرب عن عميق تعازينا لجميع أسر المفقودين وعن تعاطفنا القلبي مع الذين أصيبوا بجروح.

ومما يؤسف له بوجه خاص أن تلك الأحداث وقعت في وقت كان المجتمع الدولي يبذل فيه جهودا متضافرة لتحقيق السلام في المنطقة، وفي وقت أخذت تظهر فيه إمكانية استئناف التفاوض بين الطرفين. وتحث حكومة اليابان مرة أخرى الإسرائيليين والفلسطينيين على كسر حلقة العنف المفرغة هذه. ونحث إسرائيل بوجه خاص على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس في استخدامها للقوة، ونحث السلطة الفلسطينية على بذل قصارى جهدها لإيقاف أعمال المتطرفين.

وتعرب حكومة اليابان عن تقديرها للعمل الذي قام به الأمين العام كوفي عنان في إعداد التقرير (A/ES-10/186) الصادر في الأسبوع الماضي بشأن الأحداث الأخيرة التي وقعت في جنين وفي المدن الفلسطينية الأخرى. وهو نتاج جهود كبيرة من جانب الأمانة العامة والمجتمع الدولي، في الوقت الذي تعذر فيه القيام بأنشطة لجمع المعلومات بصورة كاملة – بما في ذلك زيارة فريق لتقصي الحقائق. وإننا نعتبر أنه مما له أهمية بالغة أن يبذل كلا الطرفين والمجتمع الدولي أقصى جهد لإيقاف العنف ميدانيا بغية إنهاء الأزمة الإنسانية التي يصفها التقرير.

لقد ظلت الحكومة اليابانية منهمكة في بذل جهود نشطة لتحسين الحالة. ففي حزيران/يونيه زار وزير الخارجية يوريكو كاواغوشي إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وعقد اجتماعات مع قادة الطرفين لمناقشة السبل الكفيلة بتحقيق السلام. وعيّنت الحكومة اليابانية أيضا مبعوثا خاصا معنيا بمسائل الشرق الأوسط، السفير تاتسو أريما. وهو الآن يزور مصر والأردن لإجراء مشاورات بشأن اتخاذ المجتمع الدولي تدابير لتحسين الحالة.

وبغية تحقيق رؤية قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، التي أكدها قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ينبغي متابعة الجوانب الثلاثة – استعادة السلم، وتوفير المساعدة الاقتصادية والإنسانية واستئناف العملية السياسية – بصورة متزامنة. وكجزء من تلك الجهود، تتمثل إحدى المهام الهامة أمام المجتمع الدولي في تقديم دعم قوي لإصلاح السلطة الفلسطينية. وحكومة اليابان، بوصفها عضوا نشطا في فرقة العمل الدولية الجديدة المعنية بفلسطين، ستواصل إسهامها في ذلك المجال.

وتركِّز فرقة العمل الآن على سبعة ميادين للإصلاح، بفريق عامل تم تشكيله ليتولى المسؤولية عن كل ميدان. وتقوم اليابان بدور المنسق لفريق عامل في ميدان الحكم المحلي وعضو في فريق عامل في ميدان القضاء وحكم القانون والانتخابات. وسنرسل أيضا بعثة حكومية إلى الأراضي الفلسطينية الأسبوع المقبل لتقييم الحاجة إلى الإصلاح ولزيادة تطوير برامج المساعدة اليابانية المقدمة إلى الفلسطينيين التي من شأنها تعزيز إصلاح السلطة الفلسطينية.

وينبغي لحكومة إسرائيل، من جانبها، أن تساعد على تهيئة بيئة تيسِّر إصلاح السلطة الفلسطينية. وفي ذلك السياق، ندعو إسرائيل إلى اتخاذ التدابير التالية على وجه الخصوص: سحب قوات دفاعها بالكامل إلى خط ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ وتحويل عائدات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية؛ وإنهاء إغلاق الأراضي الفلسطينية، الذي ظل يعوق أنشطة الاقتصاد الفلسطيني وحركة السلع

والخدمات الإنسانية؛ وأخيرا، إيقاف تدمير البنية الأساسية ومرافق الخدمة الاجتماعية التي شيدت بمساعدة المانحين.

وتشاطر الحكومة اليابانية الأمين العام تماما فيما أعرب عنه من رأي في أن على المجتمع الدولي مسؤولية عن تكثيف جهوده لإيجاد حل للصراع. لكن من الأساسي في ذات الوقت، أن يبذل الطرفان كل جهد ممكن لتحقيق السلام. وفي ذلك الصدد، أود أن أجدد دعوتنا إلى قادة حكومة إسرائيل وقادة السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

**السيد كيم تشانغ غوك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): لقد مضت أكثر من ثلاثة أشهر منذ أن رفعت الدورة الاستثنائية العاشرة الطارئة في آخر مرة، ولكن لم يتحقق تقدم جوهري في الوضع في الشرق الأوسط. وبالتالي ظل يمثّل مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي.

لقد قامت القوات الإسرائيلية المحتلة مؤخرا بإعادة احتلال المدن الفلسطينية وغيرها من المراكز السكانية، ولا تزال تشن هجمات عسكرية عنيفة على السلطة الوطنية الفلسطينية، الممثل الشرعي للفلسطينيين. وكما ورد في التقارير من قبل، تمضي إسرائيل في تنفيذ خططها لإبعاد أقرباء الفلسطينيين الذين يُزعم أنهم مسؤولون عن الهجمات على إسرائيل، من الضفة الغربية إلى قطاع غزة. هذا العمل الوحشي يمثّل تحديا كبيرا للسلم والأمن في العالم وانتهاكا طائشا للقانون الدولي.

ويعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن بالغ قلقه إزاء تدهور الوضع في فلسطين، وهو يدين بقوة الفظائع التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية المحتلة ضد المدنيين الفلسطينيين في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى.

إن قضية استعادة حقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى، بما في ذلك حق تقرير المصير، قضية عادلة. غير أن الطريق أمامها لا يزال محفوفا بالعوائق. فإسرائيل تستخدم القوة المسلحة على نحو يزداد علانية على الدوام، وذلك يتصل بحماية وتشجيع بلد معيّن. ولذا ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تركيز جهودها على الحل السلمي للمنازعات الإقليمية وعلى القضاء على كل تدخل في الشؤون الداخلية والضغط غير العادل.

ويرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه ينبغي للدورة الحالية أن تنظر في إيجاد سبل لإيقاف القمع الإسرائيلي واتخاذ تدابير عملية للدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى. ويجب على إسرائيل أن تنهي على الفور أعمالها العسكرية البربرية المتمثلة في العدوان الذي يدمِّر السلم والاستقرار في المنطقة وينتهك القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك أعمال الإرهاب الموجهة ضد المدنيين؛ ويجب عليها أن تسحب قواتها المحتلة من جميع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، ومن بقية الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ ويجب أن تعود فورا إلى مفاوضات السلام مع الجانب الفلسطيني.

ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن دعمه التام وتضامنه مع قضية الشعب الفلسطيني العادلة المتمثلة في الدفاع عن حقوقه الوطنية المشروعة وكفاح الشعوب العربية الأخرى من أجل حل عادل لصراع الشرق الأوسط.

**السيد محبوباني** (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): بينما نجتمع في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة نلاحظ بأسف شديد استمرار الأنشطة الإرهابية في الأيام الأخيرة، سواء العمل المرتكب في الجامعة العبرية في القدس

الأربعاء الماضي أو التفجيرات وعمليات إطلاق النار في نهاية الأسبوع، مما أسفر عن سقوط المزيد من القتلى. مرة أخرى، أودت هذه الأعمال غير القانونية وغير المشروعة بأرواح مدنيين أبرياء. وتواصل سنغافورة شجبها بأشد لهجة ممكنة كل أعمال الإرهاب والعنف هذه والاستهداف المتعمد للمدنيين. إننا نطالب بالوقف الفوري لمثل هذه الأعمال من كلا الجانبين.

إسرائيل تملك حق الوجود داخل حدود آمنة. والنتيجة الطبيعية لهذا أن يكون لها أيضا الحق في حماية مدنييها من الهجمات الإرهابية، بل وعليها في الحقيقة مسؤولية القيام بذلك. إننا نحث السلطة الفلسطينية على أن تواصل جهودها للعمل مع الجماعات الفلسطينية على وقف جميع أعمال الإرهاب ضد السكان الإسرائيليين.

والشعب الفلسطيني، بدوره، يملك حقا غير قابل للتصرف في وطن خاص به. لا بد أن تعترف إسرائيل بذلك، ولا بد أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة. كما نناشد السلطات الإسرائيلية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في أعمالها. ويتعين، بصفة خاصة، معالجة الحالة الاقتصادية والإنسانية للفلسطينيين بشكل كامل وفوري.

إننا نأسف على أن الحكومة الإسرائيلية لم تسمح لفريق الأمين العام لتقصي الحقائق بزيارة جنين. كما أنها تجاهلت كل فرصة للإسهام بمعلومات للتقرير (A/ES-10/186). لقد أيدنا إرسال فريق تقصي الحقائق، الذي لدينا ثقة تامة بحياده وكفاءته. ونظرا للادعاءات والادعاءات المضادة العديدة التي تم توجيهها، ويتم توجيهها حتى الآن، حول الأحداث في جنين، كان من مصلحة الحكومة الإسرائيلية أن تسمح لفريق تقصي الحقائق بأن يحسم الأمر بشكل نهائي. ونظرا لرفضها السماح للفريق بالدخول كان لا بد من إعداد تقرير الأمين العام الذي ينص عليه قرار الجمعية العامة دإط – ١٠/١٠ من مصادر ثانوية بدلا من الرصد والتحقيق المباشرين.

مع ذلك نرحب بنشر التقرير ونقبله بوصفه محاولة متوازنة ومبذولة وفقا لما يمليه الضمير لتوضيح الأحداث التي وقعت. إننا نقدر حقيقة أن الأمين العام لم يسع في إعداد التقرير إلى التوصل إلى استنتاجات تتجاوز ما تبرره المعلومات المتاحة. وتؤيد سنغافورة بالكامل تحذير الأمين العام الذي قال فيه إن

> ”الدفاع عن النفس ليس رخصة بلا حدود، وإن التصدي للإرهاب لا يعفي إسرائيل بأي حال من الأحوال من التزاماتها بموجب القانون الدولي“. (A/ES-10/186، الفقرة ١٦)

لقد أذهلنا مدى الدمار الذي حدث في آذار/مارس ونيسان/أبريل. ووفقا للفقرة ٤١ من التقرير، يقدر البنك الدولي أن يكلف تعمير البنية المدنية للسلطة الفلسطينية حوالي ٣٦١ مليون دولار. ولكننا نتفق أيضا مع رأي الأمين العام الوارد في الفقرة ٤٢ من التقرير بأن الهجمات الإرهابية تسببت في معاناة هائلة لشعب إسرائيل واقتصادها، ونتفق كذلك مع قوله في الفقرة ١٦ بأن إخفاق السلطة الفلسطينية في التحرك ضد الإرهاب لن يساعدها في تحقيق أهدافها. ونأمل أن تساعد التوضيحات التي يقدمها التقرير الطرفين على التقدم في جهودهما نحو إيجاد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

إن تصعيد العنف من كلا الجانبين له آثار سلبية على الجهد الدولي المبذول حاليا لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. والسبيل الوحيد لتحقيق تلك الغاية هو من خلال التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ومن خلال تسوية تتم بالتفاوض على أساس دولتين، إسرائيل وفلسطين،

تتواجدان جنبا إلى جنب، وكل منهما داخل حدود آمنة ومعترف بها، مثلما يطالب به قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. ونحن نؤيد بالكامل توصية الأمين العام في الفقرة الأخيرة من تقريره بأن

”المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية ملحة بتكثيف جهوده من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني“. (الفقرة ٨٣)

وبناء عليه، تواصل سنغافورة دعم مقترحات عقد مؤتمر دولي للسلام على وجه السرعة. وينبغي للمؤتمر أن يعتمد على اتفاقات ومحادثات السلام القائمة بين الطرفين، بما في ذلك المفاوضات التي أجريت في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ والمحادثات اللاحقة في طابا. ومن المهم أيضا أن يواصل الأمين العام والأعضاء الآخرون في ”اللجنة الرباعية“ مشاركتهم النشيطة في هذه القضية. فلقد كان دورهم ولا يزال ضروريا للمساعدة في إحياء ما تحول إلى عملية سلام راكدة.

**السيد ظريف** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديري للرئيس على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لجهود الأمين العام خلال الأشهر الماضية والهادفة إلى تخفيف حدة محنة الشعب الفلسطيني.

وحيث أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة بصفتي الجديدة كممثل إيران الدائم لدى الأمم المتحدة، أود أن أؤكد لزملائي هنا على التعاون التام الذي أعتزم تقديمه لجميع الوفود.

بالرغم من النواقص الخطيرة في تقرير الأمين العام (A/ES-10/186) حول الأحداث الأخيرة في جنين فإنه يكشف النقاب إلى حد ما عن الجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي أثناء غزوه لمخيم جنين للاجئين ومناطق فلسطينية أخرى في نيسان/أبريل. وهذا ما يفعله التقرير بالرغم من حقيقة أن النظام الإسرائيلي انتهج سياسة معرقلة منذ البداية وبذل قصارى جهده لإعاقة كل جهد يبذله المجتمع الدولي لجمع معلومات دقيقة حول ما حدث في مخيم اللاجئين بين ٣ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

ويكرر التقرير ما أكدته منظمات حقوق الإنسان المستقلة وشهود العيان بأن القوات الإسرائيلية استخدمت المدنيين كدروع بشرية. ويصف التقرير التدمير الفعلي لحي حواشين وسط مخيم جنين وأضرارا مادية كثيرة في أحياء أخرى. وأبلغ التقرير أيضا عن قصف بالقنابل أوسع نطاقا بالدبابات وبالقذائف بعد ٩ نيسان/أبريل وعن استخدام القوات الإسرائيلية للمركبات المدرعة التي تدعمها الدبابات في هدم أجزاء من المخيم.

ويتسم التقرير أيضا بالصراحة في وصفه لأعمال ارتكبها الإسرائيليون ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، مثل حرمان جرحى على شفا الموت من الحصول على الرعاية الطبية وحرمان المدنيين من الضروريات الإنسانية الأساسية. ويؤكد التقرير على أن قوات الدفاع الإسرائيلية منعت سيارات الإسعاف والأفرقة الطبية من الوصول إلى الجرحى داخل المخيم. ويضيف التقرير قائلا إنه في ٤ نيسان/أبريل أمرت قوات الدفاع الإسرائيلية جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية بوقف عملياتها وقامت بإغلاق مستشفى. ويستطرد التقرير قائلا إنه بالإضافة إلى الحرمان من المعونة استهدفت قوات الدفاع الإسرائيلية الأفرقة الطبية في بعض الأحيان. ويبرز التقرير الأزمة الإنسانية في المخيم، التي زاد من تفاقمها، كما يؤكد التقرير، منع القوات الإسرائيلية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من إيصال المواد الغذائية والطبية وقطع الكهرباء عنها.

ويذكر التقرير في الحقيقة أعمالا وحالات عديدة تشكل جرائم حرب حسب أي تعريف لها. ولكنه يخفق في تسميتها باسمها الصحيح وفق قواعد القانون الدولي. ومما لاشك فيه أن هذا الإخفاق ونواقص أخرى في التقرير تُعزى إلى سياسة الخداع والإعاقة الإسرائيلية على الجبهة الدبلوماسية أكثر من أي شيء آخر، وهو ما زاد من حدة حملة إسرائيل العسكرية الدموية على المدنيين الفلسطينيين الأبرياء على الجبهة العسكرية.

لقد حاول الإسرائيليون، وهم يعلمون نطاق الجرائم التي ارتكبتها قواتهم المسلحة في جنين، كسب الوقت أولا من خلال خداع الأمم المتحدة وجعلها تعتقد بأنهم سيسمحون لفريق دولي لتقصي الحقائق بزيارة المنطقة. وهذا سمح لهم بترتيب الساحة وإخفاء الأدلة والإعداد للمرحلة التالية. وكما وصف الأمين العام بوضوح في رسالته (S/2002/504) إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١ أيار/مايو ٢٠٠٢، فإن الإسرائيليين قد نكثوا بإعلانهم الرسمي الأولي عن استعدادهم لقبول فريق تقصي حقائق التابع للأمم المتحدة، وبعد ذلك استهانوا تماما بقرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، الذي نص على التوصل إلى معلومات دقيقة عن الأحداث الأخيرة في جنين.

وإزاء تلك الخلفية، فإن رفض الإسرائيليين التعاون مع واضعي التقرير الحالي لم يكن مفاجأة. فالتقرير المعروض علينا يصف، بالتفصيل، ضمن جملة أمور أخرى، النمط الإسرائيلي المتمثل في عدم التعاون والإعاقة في سياق إعداد التقرير – وهو نمط توج بترك رسائل وكيل الأمين العام بدون رد ونتيجة لذلك، فقد تمت كتابة التقرير بدون زيارة جنين أو المدن الفلسطينية الأخرى قيد التحقيق.

وينبغي ألا يسمح للنظام الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب، وأن يضع منظومة الأمم المتحدة بأسرها قيد الامتهان، وأن يتهرب من المساءلة، أو أخيرا أن يفلت من العقاب. ومن شأن ذلك بدون شك أن يثري حضارة الإفلات من العقاب والإضرار بالنظام العالمي بأسره. علاوة على ذلك، وبينما نحن نتفهم تماما الأسباب الحاقدة وراء رفض النظام الإسرائيلي التعاون مع جهود الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، فإننا لا نفهم لماذا وجد كاتبوا هذا التقرير أنفسهم مجبرين على حشوه بالعديد جدا من الاقتباسات المستمدة من الإعلام الإسرائيلي الرسمي.

ونحن أيضا لانفهم الفرق الذي حاول التقرير أن يبينه بين ما يسمى بالسكان المقاتلين وغير المقاتلين في مخيم جنين. فبناء على القانون والحقائق، حينما يتعلق الأمر بمقاومة الغزو والاحتلال، فإن هذا التفريق ليس له ما يبرره على الإطلاق، إذ أن كل شخص له الحق المتأصل في الدفاع عن النفس. وفي الواقع، ففي الوقت الذي يطالب فيه البعض بحق الدفاع عن النفس لضرب قرى تقع في النصف الآخر من الكرة الأرضية، فكيف يمكن لأي شخص أن يلقي بالشك على حقوق قاطني جنين ومدن فلسطينية أخرى حينما يغزوها جيش مدجج بالسلاح ويهدم منازلهم ومدنهم وقراهم؟

إن وفدي يشعر بقلق من جراء عواقب العملية التي مررنا خلالها طوال الشهور القليلة الماضية ويأمل في أن يجد المجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة، طريقة فعالة لتصحيح هذا الوضع.

إن المواطنين الفلسطينين في الأراضي المحتلة يتمتعون بالحماية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على عدم إمكانية قتلهم عمدا أو تعذيبهم أو أسرهم أو تعريضهم للإهانة أو المعاملة السيئة. فأعمال العقاب الجماعي والانتقام وتدمير ممتلكات الأشخاص المحميين من القوة القائمة بالاحتلال أمور تشكل مخالفات جنائية طبقا لأحكام

الاتفاقية. والأمم المتحدة، من أجل الحفاظ على مصداقيتها، ينبغي أن تركز انتباهها وجهودها على وضع نهاية لهذه الممارسات الوحشية وأن تقدم مقترفيها إلى العدالة.

**السيد عطا** (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أنقل إليكم تحية وتقدير وفد جمهورية مصر العربية لرئاستكم أعمال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة للنظر في الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وسائر الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال.

نجتمع اليوم مرة أخرى في ظل أوضاع مأساوية في الشرق الأوسط حيث يضاف إلى معاناة الشعب الفلسطيني نقمة الاحتلال وممارساته، واتساع دائرة العنف نتيجة ممارسات تغلق أبواب الأمل في تسوية تحقق السلام والأمن لجميع الأطراف وتعكس غطرسة القوة والاستهتار بأسس الشرعية الدولية وحقوق الإنسان.

إن تقرير الأمين العام عن مذبحة جنين والاعتداءات الإسرائيلية على المدن الفلسطينية في نيسان/أبريل الماضي، يعكس بكل وضوح واقعا إنسانيا واقتصاديا مريرا عاشه وما يزال يعيشه الشعب الفلسطيني الأعزل تحت حصار قوات جيش الدفاع الإسرائيلي التي تمارس في فجر وليلة كل يوم سياسة البطش والإذلال والتجويع وحصار المدنيين العزل الذين لا ذنب لهم سوى مطالبتهم المشروعة بإنهاء الاحتلال وتمكينهم من الحياة الكريمة في دولتهم المستقلة ذات الحدود الأمنة.

إننا إذ نناقش اليوم تقرير الأمين العام عن اعتداءات جسيمة وقعت في نيسان/أبريل الماضي، نشهد وفي نفس الوقت موجات جديدة من العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. فما أشبه اليوم بالبارحة. إنها حلقة متصلة من العنف والعنف المضاد الذي لن تكتب له نهاية طالما بقي الاحتلال غير الشرعي، واستمر الاستهتار الإسرائيلي بكافة القرارات الدولية. وكم نتمنى ألا يكون الغد مثل اليوم وأن يرغم العالم حكومة إسرائيل على اختيار طريق السلام الذي يضمن للجميع أمنهم ويصون كرامتهم.

إن وفد بلادي وهو يقدر الجهود التي بذلها الأمين العام في وجه المعوقات الإسرائيلية يود أن يؤكد على الحقائق التالية.

أولا، إن عدم سماح إسرائيل لفريق تقصي الحقائق الدولي بالاضطلاع بالمهام المنوطة به وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، انتهاك صارخ للشرعية الدولية واستهتار خطير بالالتزامات التي تفرضها عليها اتفاقية جنيف الرابعة ومبادئ القانون الإنساني الدولي وكذلك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ومحاولة لإخفاء ارتكاب قواتها المسلحة جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني وفقا لما ورد في التقرير نقلا عن العاملين في منظمات حقوق الإنسان وهيئات الإغاثة وشهود العيان الذين عاصروا أحداث جنين المؤسفة.

وثانيا، إن مبدأ العقاب الجماعي الذي تنتهجه إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين والذي يذكرنا بماض كنا نظن أن العالم استوعب دروسه، لا يمكن أن يبرره منطق ولا يمكن أن يقبله المجتمع الدولي تحت أي ظرف من الظروف. كما لا يمكن لتلك الممارسات الهوجاء والاستخدام المتغطرس للقوة إلا أن تزيد من المرارة والكراهية، ليس بين أبناء الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما بين شعوب المنطقة بأسرها - بل وشعوب العالم المتحضر - مما يزيد من تعقيد الأمور ويعرقل جهود السلام الدولية.

وثالثا، على الرغم من الطابع الوصفي للتقرير نتيجة لعدم إتاحة إسرائيل الفرصة للمزيد من التدقيق، إلا أنه لا يخفي حقيقة واضحة وهي الأعمال الوحشية والإجرامية التي ارتكبت في حق المدنيين العزل.

إن مصر تهيب بدول العالم كافة، وبالإرادة الدولية ممثلة في هذه المنظمة الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه الأوضاع الإنسانية المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فلا شك أن المسؤول الأول عن استمرار مسلسل العنف وإجهاض الجهود التي تبذلها دول كثيرة لإنعاش السلام هو استمرار الاحتلال، ومواصلة إسرائيل اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني وقياداته، بل وتدمير البنية الأساسية لسلطته الشرعية.

وأخيرا، لا تخطئ عين منصفة الجهود الدولية المبذولة لإعادة الحوار بين الطرفين وإحلال السلام تمهيدا لإقامة دولة فلسطين المستقلة التي تعيش في حدود آمنة إلى جوار دولة إسرائيل. فجهود المجموعة الرباعية الدولية، والانخراط المتزايد والملحوظ للقوى الفاعلة على الساحة الدولية في محاولة التقريب بين وجهات النظر ووقف العنف والعودة بالطرفين إلى مائدة المفاوضات، كلها جهود تستحق الإشادة والتقدير.

إننا لا نريد انتكاسة جديدة لتلك الجهود، ولذلك يجب أن نسمي الأشياء بأسمائها، وأن ننعت المعتدي بالظلم، وننظر في حقيقة الأمور ومسببات النزاع الحقيقية، لا أن نحوم حولها في هيبة من أن نواجه تلك الحقيقة.

إن الانسحاب الإسرائيلي من المدن الفلسطينية التي احتلتها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وإنهاء مسلسل الاعتداءات ضد المدنيين، ووقف إجراءات القتل والعقاب الجماعي، وضرورة استئناف المفاوضات وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٣ (١٩٧٣) ومبادئ الشرعية الدولية ومبادئ مدريد وعلى رأسها مبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية وصولا إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وفاعلة تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل، هي الضمان لتحقيق الأمن والسلام لجميع شعوب المنطقة.

**السيد صن جون – يونغ** (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): إننا نجتمع اليوم هنا للنظر في تقرير الأمين العام الأخير ولمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. ويعتقد وفدي أن التقرير سيكون أكثر شمولا لو أن فريق الأمين العام لتقصي الحقائق قد تم إيفاده، وهي مبادرة رحب بها مجلس الأمن في قراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وقد أحطنا علما بالتقرير، الذي، وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، يقدم وصفا للحالة.

وإذ نناقش الحالة في الشرق الأوسط، لا تزال الصورة في المنطقة تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. فالأعمال العسكرية والهجمات الإرهابية لا تزال مستمرة لتتسبب في خسائر جسيمة وفي معاناة شديدة بين السكان المدنيين، كما ينعكس ذلك في الأحداث التي وقعت في نهاية الأسبوع في نابلس، وصفد والقدس الشرقية. وغني عن البيان، أن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية قد تدهورت بشكل خطير بسبب استمرار العنف.

وفيما يتعلق بالمآسي التي وقعت مؤخرا على أرض الواقع، تعرب جمهورية كوريا عن استيائها لفقدان أرواح المدنيين الأبرياء نتيجة للهجوم الجوي الإسرائيلي على مدينة غزة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وهناك حاجة ماسة إلى وقف هذا الاستخدام غير المناسب للقوة. وفي نفس السياق، تشكل التفجيرات الإرهابية التي استهدفت على نحو عشوائي طلبة الجامعة العبرية الأسبوع الماضي مصدرا آخر أيضا للقلق البالغ. ومما يؤلم حكومتي بشكل خاص أن بعض المواطنين الكوريين الذين يدرسون في تلك المؤسسة للتعليم العالي قد أصيبوا بجروح خطيرة، إلى جانب آخرين كثيرين. إننا ندين الأعمال الإرهابية ضد المدنيين الأبرياء العزل.

وحوادث العنف هذه تصور الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط، وخاصة الخسائر التي أحدثتها في الأرواح

المدنية. وتعارض حكومة جمهورية كوريا بقوة استخدام أي شكل للعنف في معالجة القضايا المعلقة والخلافية. وعلى وجه الخصوص، لا يمكن أن يكون هناك أي تبرير لإطالة أمد أعمال العنف ضد السكان المدنيين في ظل أي ظروف. وإننا نحث الجانبين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتثال للقانون الإنساني الدولي لضمان الحماية الكاملة للمدنيين.

واستعمال العنف لا يمكن أن يكون حلا لمعالجة هذه الحالة، بل يقلل من إمكانيات التوصل إلى حل مستقر ودائم في المنطقة. ويضم وفدي صوته إلى صوت المجتمع الدولي في حث الطرفين على وقف جميع أعمال العنف وبذل كل جهد لحل خلافاتهما من خلال الحوار السياسي.

ويعتقد وفدي أنه ينبغي لعملية السلام بين الطرفين أن تبدأ من جديد على وجه السرعة وبطريقة صادقة، على أساس قراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، اللذين يضعان دليلا تفصيليا لتحقيق الرؤية المتمثلة في إيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني والخطوات اللازمة لتجاوز الأزمة الراهنة.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، نشيد بجهود اللجنة الرباعية الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ووفدي يؤيد تماما دليلها التفصيلي، على نحو ما ورد في بيانها المشترك المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي يشمل، في جملة أمور، الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإصلاحية، والأمن والسلم، وكذلك الحاجة إلى إحراز تقدم في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية ومجال بناء المؤسسات بطريقة شاملة. والجوانب الإنسانية للصراع، خاصة التي لها أثر على الشعب الفلسطيني، ينبغي معالجتها بصورة عاجلة. وبالتالي فإنه ينبغي مواصلة المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين.

وأخيرا، يود وفدي أن ينضم إلى الوفود الأخرى في التأكيد من جديد على أن الطريق إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة يجب أن يكون على أساس التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) . وبهذه الطريقة وحدها يمكن لكل شعوب المنطقة وللأجيال المقبلة إن تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن ووئام في إطار الدولتين.

**السيد فال** (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالفرنسية): إن نشر التقرير الذي طلبت الجمعية العامة في القرار د إ ط ١٠/١٠ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، من الأمين العام أن يعده هو السبب في استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للنظر في التقرير ومتابعة استنتاجاته ذات الصلة.

ولكن عقد هذه الدورة يعود أيضا إلى الأحداث المأساوية الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، والتي تمثل انعكاسا مؤلما لعجز المجلس عن ضمان تنفيذ قراراته هو نفسه، وإلى تحمله كامل المسؤوليات التي أناطه بها ميثاق الأمم المتحدة.

ولذا فإني أود، بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أتناول هاتين المسألتين الملتهبتين، أملا في أن تتصرف الجمعية العامة بطريقة تؤدي بها مهمتها السامية.

فيما يتعلق بالتقرير المذكور آنفا، ينبغي الإقرار بأنه في أعقاب رفض إسرائيل غير المعقول للتعاون مع فريق تقصي الحقائق الذي اضطر الأمين العام إلى حله في نيسان/أبريل الماضي، لم تتمكن الأمم المتحدة من جمع معلومات موسعة في الميدان. ونتيجة لذلك، لم يكن للأمين العام بديل من الاعتماد على معلومات مستقاة من مصادر

ثانوية. ومن دواعي الأسف، أن تل أبيب لم تقدم روايتها للوقائع كتابة، على الرغم من أنها دعيت إلى ذلك – فأظهرت مرة أخرى ما توليه من قلة الأهمية لطلبات المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من هذه القيود، يتضمن تقرير الأمين العام أدلة وافرة على أن الدولة القائمة بالاحتلال، في رد فعلها على الهجمات الإرهابية، قد شنت عمليتها المسماة ''الدرع الواقي''، منتهكة بذلك التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

فلقد أنزلت القوات الإسرائيلية المدنيين الفلسطينيين الأبرياء منزلة الدرع البشرية، بانخراطها كلية في اعتقالات تعسفية واسعة، وتدمير الأبنية في جنين ونابلس، ومنع الوصول إلى الخدمات الطبية، بل والهجوم، بغضب قاس، على عربات الإسعاف وسيارات الطوارئ التي أرسلت إلى ميدان الأحداث.

إن قائمة الجرائم البشعة المرتكبة في حق الناس ونطاق الأضرار التي أصيبت بها البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، ناهيك عن محاولات القضاء على الرئيس عرفات ومساعديه، مروعة لدرجة يمكن معها التحدث حتى عن جرائم حرب.

ويجب أن تنظر السلطات المختصة، وبصفة رئيسية الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة ومجلس الأمن، في إمكانية تحديد تدابير ملائمة لكي يمثل مرتكبو هذه الأعمال أو رعاتها أمام القضاء حتى لا يمكن أن تتكرر مثل هذه المآسي أبداً.

وعلى ضوء ذلك، ونظرا للعدد المقدر للقتلى المسجلين — وهو تقدير استلزم صراعا بين الإحصائيات لعدم وجود أي تحقيق أُجري على أرض الواقع — أود جديا أن أذكركم بحقيقة مؤلمة ومؤسفة: أي مواطن فلسطيني أو إسرائيلي أو مواطن آخر يقع ضحية للعنف الأعمى أو المقصود كان وسيظل ضحية يجب عدم وقوعها، وهو شهيد على طريق السلام وشاهد غير متوقع أو ضربة حظ محسوبة للمتطرفين من كلا الجانبين الذين يعارضون بعنف أية تنازلات سياسية من أجل التسوية السياسية في الشرق الأوسط.

وبالانتقال الآن إلى الموضوع الثاني في بياني، لابد أن استنكر حقيقة أن الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية تُقترف بلا رحمة في فلسطين المحتلة، مما يزيد المعاناة ويزرع بذور الموت واليأس. ففي ٢٢ تموز/يوليه، تسبب هجوم إسرائيلي آخر بالقذائف على غزة، يُفترض أنه كان موجها ضد زعيم فلسطيني، في وفاة ١٤ شخصا آخر، اغلبهم من الأطفال الأبرياء. وردا على ذلك الهجوم، شُنت للمرة الثانية في عطلة نهاية الأسبوع الماضي هجمات أخرى في إسرائيل أعلن فلسطينيون متطرفون المسؤولية عنها، ولقد أزهقت أرواح حوالى ١٨ شخصا وتسببت في إصابة الكثيرين بجروح. ونظرا لهذه الأعمال الخطيرة التي ندينها بقوة، يجب أن تتدخل السلطات الدولية المختصة على وجه السرعة.

ولا بد أن نتذكر أن لجنتنا كانت دائما تدين الاغتيالات المتعمدة أو العشوائية لزعماء أو متطرفين آخرين، وكذلك القتل الانتقائي أو غير المباشر، سواء كان لفلسطينيين أو إسرائيليين، بغض النظر عن الضحية أو الظروف أو الدوافع. علاوة على ذلك، نحن نشجب بشدة هذه الأعمال الإجرامية ونستنكر حقيقة أن العجز الدولي الجماعي قد مكّن من تزايد تلك الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وعرقلة استئناف المحادثات الجوهرية بشأن تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ولكننا نعلم جميعا أن مواصلة الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي ومسلسل الأعمال غير القانونية المرتبط به هما صميم المأساة الفلسطينية. وبصفة أساسية، يجرد الاحتلال الشعوب من الصفات الإنسانية ويقوض شرعية مصيرها المشترك، بما في ذلك هدف أمن إسرائيل المعلن. إن إذلال الشعب الفلسطيني وإهانته وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية وازدراء المواقع الفلسطينية ومحاصرة الفلسطينيين في فقر غير محتمل والتطرف الانتحاري للمستوطنين وردود فعل الانتقام واليأس على القمع الإسرائيلي، أمور لا يمكن في الحقيقة إلا أن تسفر عن اتساع فجوة العداء – بل وحتى الكراهية – بين الشعبين وزيادة الغضب من خلال ارتكاب العناصر الأكثر تطرفا للمزيد من الأعمال الكريهة.

وإننا نعلم انه إذا تُرك الإسرائيليون والفلسطينيون وحدهم فلن يتمكنوا أبدا من تخليص أنفسهم من الدائرة المغلقة للاستفزاز والانتقام والإرهاب. ولهذا السبب نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته والتدخل بشكل أكثر حسما من خلال إقامة وجود دولي في المنطقة يُعتمد عليه بغية ضمان أمن الإسرائيليين والمدنيين الفلسطينيين.

ويجب أن يضع المجتمع الدولي – وأنا أفكر بصفة خاصة في مجلس الأمن و ''اللجنة الرباعية'' المؤلفة من الوسطاء الأمريكيين والروس والأوروبيين والأمم المتحدة – خطة جريئة لتحقيق رؤية وجود دولتين داخل حدود عام ١٩٦٧، ويجب أن يعقد على وجه السرعة مؤتمرا دوليا يفضي إلى قيام آلية محددة تغطي النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية بهدف إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في غضون ثلاثة أعوام، وهو ما عرضه الرئيس بوش في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

والبلدان العربية من جانبها قبلت بالفعل هذا الإطار للتسوية الدائمة وقدمت غصن الزيتون إلى إسرائيل عقب إقرار مؤتمر قمة بيروت في آذار/مارس الماضي لمبادرة السلام السعودية القائمة على فكرة الانسحاب مقابل التطبيع.

ولا بد لإسرائيل اليوم أن تقبل التحدي وأن تتقدم بعزم نحو السلام. وبهذه الروح يجب أن تسحب تل أبيب قواتها على الفور من الأراضي المعاد احتلالها وفق جدول زمني محدد ومتفق عليه، وأن تضع حدا لاحتلالها للأراضي الفلسطينية، وأن تقدم لسكانها المعذبين الفرصة لكي يمارسوا أخيرا حقوقهم غير القابلة للتصرف و التي لا يجوز انتزاعها.

إن الأغلبية العظمى من السكان الإسرائيليين والفلسطينيين، تتوقع أمام إلحاح البشرية بأسرها، والتي باسمها اعتُمد ميثاق سان فرنسيسكو، أن تقوم الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بمساعدة الطرفين على كسر دائرة العنف الشيطانية ومنع وقوع المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء والقضاء التام على الشبح المدمر لحرب أشمل في الشرق الأوسط.

ولأن الحوار السياسي ذا الهدف الملموس هو أمر لا غنى عنه لأية تسوية نهائية للصراع، لابد أن نعمل معا حتى لا نخيب الآمال. ويجب أن نبدأ هنا والآن، من خلال اعتماد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة للموافقة عليه بأغلبية واضحة وكبيرة.

وفي ذلك الصدد، يسعدني أن أعيد التأكيد على الامتنان الخاص للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي الهيئة التابعة للأمم المتحدة التي تكلمت أنا للتو باسمها.

**السيد أحمد** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): تحيي بنغلاديش الرئيس على قراره باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة حول الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا

رد يأتي بالفعل في الوقت المناسب على الوضع المتدهور في الشرق الأوسط.

معروض علينا تقرير الأمين العام (A/ES-10/186) عن الفظائع الإسرائيلية التي ارتكبت مؤخراً في جنين وفي مدن فلسطينية أخرى. وكما قال الأمين العام، أعد هذا التقرير على أساس المعلومات والمصادر المتوفرة، من دون القيام بزيارات إلى الأماكن المعنية. ولذا لا يمكن أن نعتبر هذا التقرير تقريراً شاملا وكاملاً لما حدث في جنين أو في مدن فلسطينية أخرى. ولقد ذكّرنا أيضا بالتاريخ – أي بسبب عدم تمكّن فريق تقصي الحقائق من زيارة المناطق المتضررة. ويذكر التقرير أنه كانت هناك على الأقل ٥٢ حالة وفاة مؤكدة بين الفلسطينيين في جنين ونسبة كبيرة منهم كانت من النساء والأطفال ومدنيين آخرين غير مسلحين. وقد تم التوصل إلى هذا الرقم المؤكد على أساس الجثث التي تم السماح بإخراجها من المخيم إلى المستشفيات القريبة. وقد لا يستطيع أحد التحقق من عدد الجثث الأخرى التي ما زالت مدفونة تحت الأنقاض.

ويسير الوضع في الشرق الأوسط على غير هدىً عبر دورة ميؤوس منها من الأعمال الوحشية وأعمال العنف التي لم يسبق لها مثيل. وخلال الأشهر القليلة الماضية على وجه الخصوص، أدت الأعمال الإسرائيلية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية إلى وضع لا يمكن تحمله. وطبقاً لما جاء في التقرير، فقد أدت الفظائع الإسرائيلية في الأراضي المحتلة إلى قتل المئات والمئات من الفلسطينيين المدنيين. وقد أصيب آلاف آخرون بجراح. وإن حظر التجول والإغلاق المفروضين على مدن لساعات طوال، والتدمير الواسع للممتلكات الفلسطينية بما في ذلك المنازل والبنية التحتية الأساسية ، وعدم السماح بدخول المساعدة الإنسانية، والهجمات على سيارات الإسعاف، أمور قد أدت إلى معاناة كبيرة للمدنيين الفلسطينيين. وتم إلقاء القبض على سبعة آلاف فلسطيني واحتجاز العديد منهم لفترات طويلة بدون اتصالات خارجية على الإطلاق أو بوجود القليل منها. وقد أغضبت الأعمال الإسرائيلية الفلسطينيين. وترتب على ذلك أعمال عنف من جانب مجموعات فلسطينية مما أدى إلى تجدد الأعمال الإسرائيلية على نحو أشد قسوة. وفي خضم هذه العملية، تواصلت معاناة المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وبنغلاديش تدين كل أشكال الإرهاب والعنف ضد المدنيين ، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. ومع ذلك، فهذا موقف لا يقدره سوى أشخاص يعيشون في ظل ظروف سليمة ومتحضرة. ولنطرح على أنفسنا السؤال التالي: هل يمكن أن نتوقع رداً مسؤولاً من شعب يتعرض، ليس من حين إلى آخر، ولكن على أساس يومي ومستمر، لمعاملة غير إنسانية ومهينة وقاسية من خلال الاحتلال وأشكال مختلفة من العقاب الجماعي؟ كيف سنشعر وماذا سيكون رد فعلنا إذا ما وضعنا في ذات الموقف؟

نحن نعلم أن الشر لا يبرر شراً آخر. وحينما نحكم بين طرفين، فمن المؤكد أن المسؤولية الكبرى – الرئيسية عن القيام بعمل صحيح تقع على عاتق تلك الأطراف التي تتمتع بالقوة والميزات، بدلاً من الأطراف الأخرى. ونحن ندين بشدة المبالغات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. كما أن الاستخدام غير الملائم للقوة الإسرائيلية، والعقاب الجماعي كرد على أعمال فلسطينية فردية هما أمران غير مقبولين. وهذه الأشياء يجب أن تتوقف. وهناك التزامات على الطرفين، بموجب القانون الإنساني الدولي، بالامتناع عن العنف ضد المدنيين. وإدامة مثل هذه الأعمال لم تضمن الأمن الإسرائيلي ولم تدعم القضية الفلسطينية للمطالبة بتقرير المصير. هذه الأعمال لها تأثير سلبي على عملية السلام وتأثير مدمر على الثقة المتبادلة. ولا يسعنا إلا أن نعيد إلى الأذهان أن إسرائيل قد ارتكبت مؤخرا عمليات قتل خارج

النطاق القضائي بينما كانت هناك جهود جادة تبذل لكبح جماح العنف وبينما كانت أطراف مختلفة معنية على وشك التوصل إلى اتفاق لوقف مؤقت على الأقل، لدائرة العنف هذه. ولكن ذلك أبرز مرة أخرى علامات الاستفهام بشأن دوافع القيادة الإسرائيلية الحالية.

والآن أكثر من أي وقت مضي، هناك توافق عريض في الآراء على النطاق الدولي بشأن حل قائم على أساس دولتين – إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً. ونحن بذلك نرى الهدف النهائي على مرمى البصر. والقضية الكبرى الآن هي كيفية العمل صوب تحقيق هذا الهدف. السبب الجذري للصراع هو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والاستمرار بدون هوادة في بناء مستوطنات غير قانونية هناك. ويجب أن تتوقف إسرائيل عن جميع الأعمال الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وعليها كذلك أن تستأنف تحويل عائدات الدخل ورفع حظر التجول وإغلاق المدن، وغير ذلك من القيود على حركة الفلسطينيين.

وتناشد بنغلاديش الطرفين إنهاء حلقة العنف وردود الفعل. ونحن نحثهما على الاحترام التام لالتزاماتهما طبقاً للقانون الإنساني الدولي. ويجب على المجتمع الدولي ممارسة الضغوط بغية التوصل إلى تسوية نهائية. ونحن نرحب بجهود المجموعة الرباعية للمساعدة في إعادة الطرفين إلى مسار المفاوضات. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل المطالبة بإنهاء العنف وأن تدعم الاستئناف المقيد للحوار السياسي بين الطرفين بحيث يؤدي إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة للصراع. وينبغي أن يقوم ذلك على أساس من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

وأخيراً، نرى أنه ما أن توضع عملية السلام مجدداً على المسار الصحيح، ينبغي أن يتواصل تنفيذها بدون هوادة إلى جانب العمل الرامي إلى تحقيق تسوية نهائية وشاملة تضم جميع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى القضايا الأمنية. وينبغي ألا نسمح بأحداث العنف الناجمة عن دوائر غير مسؤولة بأن تجعلنا نحيد عن المسار الصحيح أو أن نوقف عملية السلام. وفي كل مرة نتوقف أو نتردد فهذا يعني انتصارا صغيراً للقوى المعارضة للسلام. تلك هي الرسالة التي استخلصناها من رد فعل الرئيس بوش مؤخراً على آخر أعمال عنف ارتكبت في الشرق الأوسط. فقد قال: ”هناك قليلون من القتلة يريدون إيقاف عملية السلام التي بدأناها. ويجب ألا نسمح لهم بذلك“.

**السيد قاسمارن** (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في الإشادة برئيس الجمعية العامة على إعادة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة خلال فترة قصيرة نظراً لاستمرار الأزمة والأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط.

ونود كذلك أن نتوجه بالشكر إلى الأمين العام على جهوده في إعداد تقريره (A/ES-10/186) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه بموجب القرار دإط – ١٠/١٠ المتخذ في الاستئناف السابق لهذه الدورة في ٧ أيار/مايو.

والمؤسف هو أن إصدار هذا التقرير حدث إزاء خلفية من دورة جديدة من العنف والإرهاب في المنطقة. وبالفعل، ومنذ الجلسة الأخيرة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، قبل أقل من ثلاثة أشهر، ظل الوضع في الشرق الأوسط مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. وهذا يعبر عن

حقيقة أنه كان هناك تحسن طفيف، إذا ما حدث أي تحسن، في الوضع خاصة في الجانب الإنساني.

وتأسف تايلند بشدة للأحداث المأساوية التي حدثت مؤخراً في مدينة غزة، وفي الجامعة العبرية وفي أماكن أخرى أدت إلى مقتل وإصابة العديد من المدنيين الأبرياء من الجانبين بجروح إضافة إلى تدمير الممتلكات. وهذه الأحداث لا تزيد من المستوى المتفاقم للعنف والإرهاب فحسب، بل وأيضا الأهم من ذلك تؤثر تأثيرا سيئا على عملية التوصل إلى تسوية سلمية. ولهذا فنحن نناشد كل الأطراف المعنية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن توقف فورا استخدام العنف والإرهاب اللذين أديا إلى معاناة وحزن عدد لا يحصى من الأفراد والأسر المدنيين. وستواصل تايلند إدانة كل أعمال العنف، وخاصة تلك الموجهة ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وكذلك كل أعمال الإرهاب التي يقترفها أي طرف.

إن السبيل الوحيد إلى الأمام، القابل للاستمرار والمقبول، هو أن تعمل جميع الأطراف المعنية صوب تحقيق تسوية سياسية شاملة ودائمة من خلال مفاوضات سلمية. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق حل دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط. ونحن ندعم كل الجهود الدولية ذات الصلة، بما في ذلك مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية، والتي أيدها مؤتمر قمة بيروت، للمساعدة على التوصل إلى مثل هذا الحل. ونحن مرة أخرى نحث بشدة كل الأطراف لكي تنفذ بالكامل كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نحن ندعم أيضا عملية المشاورات الجارية داخل إطار ”المجموعة الرباعية“ ومبادراتها. ونرحب بالاجتماع الأخير“ للمجموعة الرباعية“ في نيويورك في ١٦ تموز/يوليه حيث اشترك ممثلون رفيعو المستوى من المنطقة في المناقشات. ويحدونا أمل وطيد في أن تساعد تلك الجهود، بالتنسيق الوثيق مع جهود عالمية أخرى، على استعادة السلام في الشرق الأوسط لكل شعوب المنطقة.

**السيد أكونا** (شيلي) (تكلم بالاسبانية): في البداية أود أن أعبر عن تقديرنا لإعادة عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، وهي محفل ملائم لتبادل الآراء، وإن كان يفتقر إلى قوة حاسمة تتمتع بها هيئات أخرى، إلاّ أنه يتيح لنا أن نتصدى، بطريقة تعاونية، لصراع يقلق الجميع.

ووفدي يؤيد البيان الذي سيلقيه ممثل كوستاريكا بعد وقت قليل بالنيابة عن مجموعة ريو.

إن مشاركتنا في الحوار الدائر اليوم تنبع من ضرورة التعبير عن حزننا وعدم ارتياحنا، بينما ننظر من خلال بيانات هامة في الأحداث الخطيرة التي سببت الموت والدمار مؤخرا في جنين وفي مدن فلسطينية أخرى. ونحن نشكر الأمين العام على تقريره (A/ES-10/186) في ذلك الصدد، والذي يقدم صورة متوازنة للمعاناة المطوّلة بصورة غير مسؤولة لسكان أبرياء مدنيين. وفي ذلك الصدد، نحن نأسف لعدم التعاون من حكومة إسرائيل في الجهود المبذولة لتوضيح حقيقة معقدة. ومرة أخرى، فإن بلدي يدعو إلى التخلي عن المواقف المتصلبة واتخاذ موقف بناء من شأنه أن يسهم في تحقيق السلام.

والكفاح لضمان سيادة الكرامة الإنسانية فوق سوء المعاملة والهجمات على الاحترام غير المشروط للمبدأ الرئيسي المتمثل في عدم انتهاك حرمة الحياة، وعلى قبول الاختلاف في وجهات النظر، وعلى الاحترام المتبادل، وعلى الاستخدام الصحيح للألفاظ، الأمر الذي إما أن يساعد على جعل السلام ينمو أو أن يؤجج العنف وعدم الثقة. ولهذا السبب فإن بلدي يشعر بالأسف للأنباء التي تفيد عن

''العمليات الهجومية'' الكبيرة والعقوبات الرادعة، مثل الترحيل وتدمير المنازل وهو ما يتم تهديد الشعب الفلسطيني به وامتهان كرامته. ونحن نشعر بالأسف أيضا إزاء أنباء عن أعمال الثأر ضد سكان إسرائيل المدنيين.

هناك مسؤولية على قادة إسرائيل وقادة الشعب الفلسطيني عن تخفيف حدة أصواتهم بغية بناء السلام والقضاء على العنف الذي قسم شعبين غارقين في صراع ليس له أي حل عسكري. وقد أثبتت ردود الفعل عدم فعاليتها في تسوية النزاعات. والمسار الوحيد المستدام هو مسار الحوار والمفاوضات. فالكُره لا يقضي على الكُره.

ونحن نناشد حكومة إسرائيل أن توقف عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية وأن تسحب قواتها تماما من جميع المدن الفلسطينية والأراضي الأخرى الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. ويجب أن يتوقف الاحتلال وأن يفسح الطريق للتعايش السلمي بين دولتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ويجب أن تركز جهود المجتمع الدولي لمواصلة المفاوضات المباشرة بين الطرفين على استعادة الحد الأدنى من الظروف للاحترام المتبادل، وهو أمر ضروري لضمان إمكانية إجراء مفاوضات سياسية وأمنية في ظل ظروف عادلة.

ولا يمكن ضمان أن يكون التقدم المحرز في عملية المفاوضات تقدما أصيلاً ودائماً إلا بوجود وجهات نظر سياسية واضحة توفر للشعب الفلسطيني أهدافا مفهومة ومشجعة بالإضافة إلى تعزيز قيم ديمقراطية معترف بها مثل الحق في الانتخاب الحر لقادتهم بدون أية شروط.

ونحن نقدر الجهود التي يقوم بها الأمين العام ومجلس الأمن والمجموعة الرباعية وننوه بها، وكذلك مشاركة مصر والأردن والمملكة العربية السعودية في عملية المفاوضات.

وتعبر البيانات التي قدمتها المجموعة الرباعية عن آرائنا نحن، وستجدد أملنا في سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وتوصيات مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

**السيد كومالو** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرب باسم حركة عدم الانحياز عن صادق تقديرنا للأمين العام على تزويده إيانا بالتقرير (A/ES-10/186) عن حادث جنين. لقد طلبت الدول الأعضاء ذلك التقرير خلال الجلسة الماضية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة. ونتيجة لذلك أعد الأمين العام ومعاونوه تقريرا موجزا يستند إلى المعلومات المتاحة لهم. وندرك جميعا أن الحكومة الإسرائيلية فعلت كل ما في وسعها لحجب المعلومات عما جرى خلال الغزو، بل ومنعت فريق الشخصيات البارزة التابع للأمين العام من الوصول إلى جنين.

وكان من المحتم أن يقصر تقرير الأمين العام عن أن يكون تحقيقا شاملا، وأن يفتقر إلى الحسم فيما إذا كان قد جرى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وبالرغم من العوائق التي وضعت للحيلولة دون إجراء تحقيق لائق، يجدر بنا أن نتذكر عبارات الأمين العام التي يتنبأ فيها بأن ظلال الشك المديد الذي ألقته الأحداث التي وقعت في مخيم جنين للاجئين سوف يظل مخيما في حالة عدم نشر بعثة لتقصي الحقائق. وسوف تطارد أحداث جنين، شأنها شأن الأحداث التي وقعت في صبرا وشاتيلا، إسرائيل لسنوات عديدة مقبلة.

وفي الوقت ذاته، لم تتوقف أعمال قتل المدنيين الأبرياء من فلسطينيين وإسرائيليين. فعندما طلبت الدول الأعضاء التقرير المعروض علينا كان عدد القتلى يتجاوز

٤٠٠ إسرائيلي وأكثر من ٥٠٠ ١ فلسطيني. وفي أثناء الفترة التي استغرقها إعداد التقرير لقي مزيد من المدنيين من كلا الجانبين حتفهم أو لحقت بهم إصابات. وفي حادثة واحدة، حين أسقطت مقاتلة نفاثة من طراز إف - ١٦ قنابل موجهة بالليزر على منطقة سكنية كثيفة السكان في قطاع غزة، فألحقت بالمدنيين قدرا هائلا من الخسائر والإصابات، وصف رئيس الوزراء شارون ذلك الهجوم بأنه ''من أنجح العمليات العسكرية التي قمنا بها حتى الآن'' بيد أن الهجمات الانتقامية الفتاكة التي تشن على إسرائيل تبرهن على أنه ما دام ''النجاح'' يقاس بعدد القتلى، فسوف يظل بعيدا عن متناول العالم أن يشهد إقرار السلام في الشرق الأوسط.

وليست هذه المناقشة التي نجريها بشأن تقرير الأمين العام عن حادث جنين مجرد محاولة لتصحيح السجل التاريخي فيما يتعلق بالأحداث التي أحاطت بالهجوم على مخيم للاجئين مكتظ بالسكان. فلا تزال معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين في كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة مستمرة إلى يومنا هذا. وقد خلفت عمليات إسرائيل العسكرية في البلدات والمدن الفلسطينية كارثة إنسانية وكارثة تتعلق بحقوق الإنسان في كافة أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. فالعمليات العسكرية، وحظر التجول وعمليات المحاصرة، وتدمير المنازل، والتهديد بالطرد تتواصل في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. ونرجو أن نسترعي اهتمام الجمعية بالتحديد لما سببه التدمير العابث للمساكن الخاصة من معاناة بالغة للمدنيين الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين. وقد شهدنا مؤخرا حادثا مروعا بوجه خاص من هذا النوع في غزة.

ويتضمن تقرير الأمين العام روايات مفزعة للغاية لشهود عيان عن استعمال إسرائيل المفرط للقوة، لا في جنين وحدها، بل أيضا في نابلس وغيرها من المدن في أنحاء الضفة الغربية. بل إننا لم ندرك في الواقع المدى الكامل للمأساة التي كانت تتكشف في نابلس حين تكلمنا أمام الجمعية العامة آخر مرة. ومع أن العدد الدقيق للخسائر قد لا يُعرف قط، يتبين من التقرير أن زهاء ٥٠ من المدنيين الفلسطينيين قتلوا في نابلس وحدها. ويقدر التقرير أيضا أن قرابة ٥٠٠ فلسطيني قُتلوا خلال الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢.

ويشير التقرير إلى استخدام إسرائيل لأحدث المعدات العسكرية وأشدها فتكا ضد المناطق المدنية المكتظة بالسكان، وقيامها بعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والاعتقال العشوائي والاحتجاز الجماعي للمدنيين من الرجال وإساءة معاملة السجناء واستخدام المدنيين كدروع بشرية. كما يذكر أن الأضرار المادية الواسعة النطاق التي لحقت بالممتلكات المدنية الفلسطينية ''لا يبدو أنها ذات صلة بالأهداف العسكرية''. (A/ES-10/186، الفقرة ٣٣). واستهداف المدنيين أمر مرفوض إلى أقصى حد، وخاصة في إطار سياسة إسرائيل المتمثلة في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، ويشكل إحدى العقبات الهامة التي تعترض السبيل إلى تسوية الصراع بطريقة سلمية.

بيد أن هذا التقرير أقوى ما يكون جزما فيما يتعلق بمسألة منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين المتضررين من جراء العمليات الإسرائيلية. فهو يستمد مباشرة من أفراد تقديم المساعدات الإنسانية غير المنحازين أنفسهم الروايات المروعة عن حالات التأخير الطويل الأمد في تقديم الرعاية الطبية بسبب العمليات العسكرية وأوامر حظر التجول وأعمال الحصار الإسرائيلية، والهجمات التي تشن على سيارات الإسعاف وعلى العاملين في المجال الإنساني. وكما جاء في التقرير:

”وثمة توافق في الرأي بين موظفي المساعدة الإنسانية الذين كانوا موجودين في الميدان، بأن التأخيرات عرضت للخطر حياة كثير من الجرحى والمرضى داخل المخيم. ومع أن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي المساعدة الإنسانية عرضوا الامتثال الكامل لإجراءات التفتيش الأمني لجيش الدفاع الإسرائيلي عند دخول المخيم ومغادرته، إلا أنهم لم يستطيعوا دخول المخيم على هذا الأساس“. (الفقرة ٦٧)

ويذكر التقرير بوضوح أن الاقتحامات العسكرية الإسرائيلية كثيرا ما كانت تتم ضد السلطة الفلسطينية ومنشآتها الأمنية. وكان من آثار ذلك إضعاف قدرة السلطة إلى حد كبير على اتخاذ إجراءات فعّالة ضد الجماعات المسلحة التي تشن الهجمات الانتقامية على الإسرائيليين. وأشار التقرير، علاوة على ذلك، إلى القلق بشكل خاص حيال لجوء المقاتلين من كلا الجانبين إلى العنف الذي يعرض المدنين للخطر.

ولعل السبيل إلى الخروج من هذا الطريق المأساوي المسدود يكمن في الملاحظة التي يبديها الأمين العام في التقرير من وجود حاجة ماسة لأن يستأنف الطرفان عملية تعيدهما إلى مائدة التفاوض. وتتمشى تلك الملاحظة مع الموقف المبدئي لحركة عدم الانحياز، التي ترى أنه لا يمكن أن يكون لهذا الصراع حل عسكري. وفي عودة حركة السلام المشجعة إلى الظهور أوضح دليل على أنه ما زال هناك أمل في استئناف المفاوضات، بالرغم من العنف الرهيب والمدمر الجاري اقترافه ضد الإسرائيليين والفلسطينيين الأبرياء. ونرى أنه يتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده المبذولة لتهيئة مناخ مؤات لاستئناف مفاوضات السلام.

وقد رأت الحركة دائما أن الحل العادل والدائم لأزمة الشرق الأوسط يجب أن يقوم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية. فليس من المحتمل أن يعرف سكان الشرق الأوسط معنى السلام حتى يكون للفلسطينيين مكان يمكن أن يدعوه وطنا لهم.

**السيد القادري** (المغرب): سيدي الرئيس أود في البداية أن أعبر لكم عن جزيل شكرنا على استجابتكم السريعة لطلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة حول ”الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة“. وليس من شك أن استئناف هذه الدورة ليعكس مرة أخرى مدى قلق وانشغال المجتمع الدولي مما يجري حاليا على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك من جراء التصعيد الإسرائيلي المتواصل واحتلال المدن الفلسطينية وتكثيف الممارسات غير المشروعة ضد السلطة الفلسطينية ومؤسساتها والبنى التحتية والمناطق الآهلة بالمدنيين، وما خلف ذلك من أضرار بشرية ومادية جسيمة.

وقد أدى تدهور هذه الأوضاع إلى تعطيل كافة الجهود الهادفة إلى إرساء سلام شامل وعادل في المنطقة، بما في ذلك المبادرة العربية الأخيرة التي تم اعتمادها من طرف ملوك ورؤساء الدول العربية خلال مؤتمر القمة الأخير الذي عقد في بيروت، وكذلك المساعي التي تبذلها اللجنة الرباعية.

وما زلنا نتابع بكل قلق وانشغال تمادي الحكومة الإسرائيلية في سياستها التعسفية ضد المدن والقرى الفلسطينية، حيث أعادت احتلال جل المدن الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، بل وأحكمت الخناق العسكري والاقتصادي والاجتماعي عليها مما ينبئ بحدوث كوارث إنسانية على غرار ما يقع الآن في مدينة نابلس وغيرها.

ويأتي استئناف هذه الدورة عقب صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأحداث المفجعة والمأساوية التي عرفتها مدينة جنين والمدن الفلسطينية الأخرى، والمعد بناء على قرار الجمعية العامة دإط - ١٠/١٠ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، والذي اتخذ بعد مماطلة الحكومة الإسرائيلية ورفضها الانصياع لقرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بشأن إيفاد فريق لتقصي الحقائق ليعاين مباشرة وعلى أرض الواقع فظاعة ما ارتكبته قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وإنه لمن المؤكد أن هذا التقرير لم يستوف كل الشروط الموضوعية اللازمة لاستجلاء الحقائق واستخلاص النتائج وتحديد المسؤوليات. ولو تم إنجازه انطلاقا من عين المكان وطبقا لقرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) لكنا قد حصلنا على شواهد وإثباتات واضحة تؤكد لنا بجلاء فداحة الجرائم، التي تم ارتكابها من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي في حق المدنيين الفلسطينيين، وذلك خلال تنفيذها لما يسمى بعملية ''الدرع الواقي''.

وكما جاء على لسان السيد كوفي عنان نفسه، فإن أي تقرير شامل ومفصل عن الأحداث التي وقعت في جنين لا يمكن أن يتم إنجازه دون زياره لعين المكان والتعاون الكامل لكل الأطراف. وهكذا، وأمام امتناع الحكومة الإسرائيلية إمداد الأمم المتحدة بأية معطيات حول ما وقع، فقد تم إعداد هذا التقرير استنادا إلى المعلومات والوثائق المتاحة من طرف السلطة الفلسطينية وبعض الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وغير الحكومية وموظفي الأمم المتحدة، وكذلك وسائل الإعلام.

ولقد أوضح هذا التقرير بدون لبس الخروقات والانتهاكات الكثيرة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية أثناء الحملة التي شنتها ضد الأراضي الفلسطينية، والتي وصفت بأضخم عملية توغل عسكري إسرائيلي على مدى عقد من الزمن، حيث لم تتوان خلالها عن الضرب بعرض الحائط كل القوانين والأعراف الدولية، وخاصة القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة.

إن دائرة العنف والعنف المضاد لا يمكنها إلا أن تزيد من حجم الخسائر البشرية والمادية. ولقد ثبت لنا جليا أن انتهاج مقاربة أمنية بحته لم يمكن ولن يمكن من وقف دوامة العنف. ولذلك، فإن المجموعة الدولية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بإلزام الحكومة الإسرائيلية بالرضوخ لمقتضيات القانون الدولي وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية والعودة إلى استئناف المفاوضات بدون شرط أو قيد والالتزام بالمبادئ التي يرتكز عليها مسلسل السلام.

ويندد المغرب في هذه المناسبة بكل أشكال العنف التي تطال منطقة الشرق الأوسط ويذهب ضحيتها عدد كبير من المدنيين. ولا يفوتنا التذكير في هذه المناسبة بكلام صاحب الجلالة محمد السادس، الذي أشار في خطاب العرش الذي ألقاه في ٣٠ تموز/يوليه الماضي إلى موقف المغرب من الإرهاب، حيث قال: ''ولأن الإرهاب لا دين له ولا وطن، فإن عملنا الدؤوب من أجل تحصين بلادنا إزاء دواعيه ومخاطره قد اقترن بإسهامنا الدولي الفاعل في استئصال جذوره ضمن مقاربة شمولية''.

وما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، يوجه النداءات إلى المجتمع الدولي وإلى القوى الفاعلة في عملية السلام من أجل التدخل لتجنب الكارثة التي تحصل الآن في الأراضي الفلسطينية. كما أن جلالته يبذل جهودا متواصلة من أجل تهدئة الأوضاع وتهيئة الظروف والأجواء المناسبة لإحياء عملية السلام والعودة إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة. ويبقى المغرب مستعدا كعادته للإسهام في كل المجهودات الإقليمية والدولية

الرامية إلى تطويق هذه الأزمة وحث الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات، وذلك من أجل التوصل إلى سلام شامل وعادل في المنطقة.

والمملكة المغربية لديها اقتناع تام بأن السلام هو الخيار الأوحد لإنهاء النزاع في منطقة الشرق الأوسط إلا أن بناءه يتطلب أساسا انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف، واستعادة كافة الأراضي العربية المحتلة، وذلك تطبيقا لقرارات الشرعية الدولية.

**السيدة شاسول** (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): من دواعي سروري أن أتكلم في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة نيابة عن البلدان الـ ١٩الأعضاء في مجموعة ريو، وهي الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس وبلدي أنا كوستاريكا.

وتود مجموعة ريو أن تشكر الأمين العام على تقريره المقدم وفقاً لقرار الجمعية العامة (دإط - ٢/١٠) بالرغم من الظروف الصعبة التي اكتنفت إعداده. ونرى أن هذه الوثيقة تعكس الأحداث التي وقعت في جنين وغيرها من المدن الفلسطينية، مع مراعاة العوائق التي واجهتها الأمانة العامة في محاولة جمع المعلومات والوصول إلى مصادرها.

وتؤكد مجموعة ريو من جديد إدانتها القوية للإرهاب والعنف بجميع أشكالهما ومظاهرهما. وهي تستنكر الخسائر في الأرواح البشرية في هذه المنطقة، والتي شملت مؤخراً بعض رعايا بلداننا. ونطالب بأن تتوقف هذه الأعمال على الفور وأن يُحترم القانون الإنساني الدولي احتراماً كاملاً.

ونهيب بالدول ذات النفوذ لدى الطرفين أن تضاعف من جهودها المبذولة للعثور معهما عن حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و١٣٩٧ (٢٠٠٢) و١٤٠٢ (٢٠٠٢). ونحث الطرفين على استكشاف جميع السُبُل الممكنة التي تؤدي إلى الحوار والتفاوض.

ونرى من الضروري كفالة أمن السكان المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية. وفي هذا السياق، نتفق بشكل كامل مع الاستراتيجية التي اعتمدتها مؤخراً ''اللجنة الرباعية'' لإيلاء الأولوية العليا للتخفيف من آلام السكان المدنيين المتضررين والمشردين.

وختاماً، تود مجموعة ريو أن تؤكد من جديد رغبتها في التعاون مع سائر المجتمع الدولي في السعي لإيجاد حل دائم لهذا الصراع.

**السيد بيلمان** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أعربت تركيا عن تأييدها للبيان الذي أدلت به صباح اليوم ممثلة الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتتجلى فيه شواغلنا الرئيسية. واسمحوا لي بأن أقدم في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة المستأنفة هذا اليوم مزيدا من الإيضاح لآراء وفدي فيما يتعلق ببعض النقاط.

عندما خاطب وفدي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، أعرب عن أمله في أن يتسنى لنا الكلام عن احتمالات عملية أفضل للسلام حين يحين الوقت لكي نتداول في هذه المسألة من جديد. ومن دواعي الأسف أننا نلتقي اليوم مرة أخرى في ظلال العنف المتسم بالقسوة والوحشية، الذي أودى بالأمس تحديدا بالكثير من الأرواح في منطقة الجليل الشمالية، وعند بوابة دمشق في مدينة القدس القديمة، وفي قطاع غزة. ونشعر بالأسى العميق إزاء تلك الأحداث المأساوية ونود أن نعرب

عن أصدق تعازينا لأسر الضحايا التي فقدت أحباءها. وندين مرة أخرى بشكل قاطع جميع أعمال العنف والإرهاب، بما فيها الأعمال الانتحارية الكريهة من الوجهة الأخلاقية. ونؤكد مجدداً موقفنا الواضح المتمثل في أن الإرهاب يشكل جريمة ضد الإنسانية ولا يمكن تبريره بأي ذريعة كانت.

وفي الوقت ذاته، نشارك بكل إخلاص في مشاعر المرارة والألم التي يحسها أولئك الفلسطينيون الذين فقدوا ذويهم وأقاربهم، ومعظمهم من الأطفال، في هجوم إسرائيل العسكري الجوي على غزة في ٢٢ تموز/يوليه. وفي هذا الصدد ندين أي إجراء عسكري يوجه دون تمييز ضد السكان المدنيين والمناطق السكنية. وبينما نسلم تماماً بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها واتخاذ التدابير الضرورية ضد مرتكبي الهجمات الإرهابية الشنعاء، نود أن نذكّر الحكومة الإسرائيلية باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي والامتناع عن استخدام القوة العسكرية بشكل غير متناسب، الأمر الذي لا يسهم بالتأكيد في حل الأزمة الراهنة. فكما بيّن الأمين العام:

”لا يمكننا تحقيق الأمن بالتضحية بحقوق الإنسان. فمحاولة ذلك من شأنها أن تسلم الإرهابيين نصراً يفوق كل أحلامهم“.

وتعرب تركيا عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام وترحب بتقريره عن الأحداث التي وقعت في جنين وفي غيرها من المدن الفلسطينية هذا العام. وكما ذكرنا في الاجتماع السابق للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، فإن اتجاه الحكومة الإسرائيلية بشأن هذه المسألة الإنسانية الصرفة كان مدعاة للأسف. وقد كنا نحن أيضاً، شأننا شأن بقية المجتمع الدولي، نفضل أن يوفد فريق لتقصي الحقائق إلى المنطقة لكي يحصل على معلومات مباشرة. ومن المحزن أن إسرائيل لم تستجب رسمياً للطلب الذي وجه إليها بتقديم معلومات للأمم المتحدة. وبالرغم من ذلك، ينبغي ألا نهمل ملاحظات الأمين العام الختامية، حيث يرى أن الصورة التي يرسمها في التقرير هي تصوير منصف لواقع معقد.

وتشهد الأحداث التي يصفها التقرير بالحالة البشعة القائمة في الشرق الأوسط، والتي هي نتيجة لتفشي العنف. ومن الواضح أن عملية ”الدرع الواقي“ التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي في المناطق المأهولة في معظمها بالمدنيين لم تؤت ثمارها المرجوة. بل أسفرت عن ثمن باهظ في الأرواح ودمار وخراب شديدين في المدن الفلسطينية، وسببت تفاقم الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية القاسية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

علاوة على ذلك، فإن منع وصول أفراد الخدمات الطبية والإنسانية، وهو من النتائج الواردة في التقرير، أمر لا يمكننا قبوله. ومن دواعي الأسف الشديد أن تستهدف القوات العسكرية الإسرائيلية أفراد الخدمات الطبية. ويحدونا أمل حقيقي في أن تعترف إسرائيل كما وعدت بالأهمية الحيوية للوكالات الإنسانية وأن يطرأ التحسن على أعمال هذه الوكالات وتصبح ميسّرة.

ومن الناحية الأخرى، يشدد تقرير الأمين العام أيضاً على التزامات السلطة الفلسطينية بمحاربة الإرهاب وحماية المدنيين الإسرائيليين من الهجمات الإرهابية. ونلاحظ مع القلق العميق ما خلص إليه التقرير من اتخاذ بعض المتشددين الفلسطينيين من الجماعات المتطرفة في جنين تدابير تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. فمن غير المقبول أن تستغل بعض الجماعات الفلسطينية المدنيين تحقيقاً لأغراضها الخاصة.

ونتفق تماماً مع الأمين العام، الذي يبرهن في تقريره بجلاء على ضرورة أن يستأنف الطرفان بصفة عاجلة عملية من شأنها أن تعيدهما إلى طاولة التفاوض. ولنكن بالغي الوضوح. فلا يوجد حل عسكري لهذا الصراع التاريخي.

ولا يمر الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط إلا من خلال الإرادة السياسية، مما يتطلب الشجاعة والحنكة السياسية. ولذلك فإن على قيادة كلا الطرفين التزاماً أخلاقياً تجاه مواطنيها فضلاً عن المجتمع الدولي بأن تتخذ خطوات فعالة من أجل تمهيد الطريق إلى طاولة التفاوض.

وكما جاء في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ينبغي أن يستند حل الصراع في الشرق الأوسط إلى دولتين، هما فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.ولا يبدو أن هناك بديلاً عن هذا الخيار.

وتركيا، علاوة على دعمها مختلف الجهود المبذولة على الصعيد الدولي واحتفاظها بعلاقات طيبة مع كلا الطرفين، لتعرب عن استعدادها لأداء دور تيسيري في عملية السلام بوصفها شريكاً يعول عليه لإسرائيل وفلسطين.

وقبل أن اختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أؤكد نقطة واحدة. نحن نأمل بإخلاص أن تتمخض مداولات اليوم في هذه القاعة عن نتيجة يتجلى فيها الاتجاه العام لتقرير الأمين العام، من جميع جوانبه وعلى نحو متوازن. والذي نواجهه على أرض الواقع هو في الحقيقة ليس أقل من كونه حالة إنسانية مأساوية. وفي حين أنه لا يمكننا أن نقبل بالظروف التي يخضع لها الفلسطينيون فلا يمكننا في الوقت نفسه أن نحتمل استهداف الإرهابيين المستمر للشعب الإسرائيلي.

ويتحتم على المجتمع الدولي بأسره الآن أكثر من أي وقت مضى، بل ويتحتم على الطرفين أنفسهما أولا وقبل كل شيء، بذل قصارى الجهود بصفة ملحة لكسر دائرة العنف المغلقة وإرساء الأسس لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

**السيد اندجابا** (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره للرئيس على عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة لكي تنظر في الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/ES-10/186)، الذي أُعد على أساس قرار الجمعية العامة دإط – ١٠/١٠. وبينما نلاحظ باهتمام النتائج الواردة في التقرير، يأسف وفدي بشدة ليس لأن إسرائيل لم تسمح لفريق تقصي الحقائق بزيارة جنين فحسب، بل لأنها رفضت أيضا التعاون مع الأمين العام في إعداد التقرير. وفي رأينا أن هذا التقرير لم يكن ينبغي أن يتضمن تقارير صحفية واردة من الحكومة الإسرائيلية، والتي لم تكن موجهة إلى الأمم المتحدة. وستظل سابقة سيئة أنه تم السماح لإسرائيل بعرقلة قرارات مجلس الأمن بدون أن تتعرض لعواقب ذلك.

إن وفدي مترعج بشدة من الحالة البالغة الخطورة، والتي تتفاقم يوما بعد يوم. ولكن في رأينا أنه ينبغي لهذه المأساة ألا تمنع المجتمع الدولي من مواصلة السعي إلى تحقيق تسوية للصراع يتم التفاوض عليها وحماية أرواح الشعب الفلسطيني. ولا بد من بذل كل جهد ممكن لضمان استعادة الطرفين للثقة المتبادلة والعودة إلى طاولة المفاوضات.

لقد عاش الشعب الفلسطيني في أحوال فظيعة لعقود من الزمان، وما زالت حالته تتدهور. إنه ضحية العدوان الإسرائيلي. وهو لا يزال يعاني من جور شديد على أيدي جيش الدفاع الإسرائيلي. وتبدو إسرائيل عازمة على تدمير السلطة الفلسطينية، وهي ترتكب في هذه العملية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأيضا خروقات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. ويتضمن التقرير المعروض علينا معلومات غزيرة في هذا الصدد. إنه يصف بشكل مروع كيف أن جيش الدفاع الإسرائيلي كان يمنع الوكالات الإنسانية من إيصال المواد والمساعدات الطبية إلى من يحتاجونها، وهو

ما أفضى إلى وفاة المئات من المدنيين. علاوة على ذلك، كان يتم استهداف حتى أفراد الأفرقة الطبية بشكل مباشر.

وتقوم إسرائيل بتوسيع سياسة الإعدام خارج نطاق القضاء. والهجمات الأخيرة على غزة ومدن أخرى التي أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، هي هجمات تبعث على الأسى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن تحمل إسرائيل المسؤولية عن مثل هذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وجرائم الحرب. ومن المؤسف في الحقيقة أن مجلس الأمن، وهو الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، مشلول وغير راغب في فعل أي شيء إزاء الحالة المأساوية التي تتوالى فصولها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فسلطة مجلس الأمن تتعرض لتقويض إضافي من خلال إخفاق المجلس في إنفاذ قراراته الخاصة بقضية فلسطين.

ويرى وفدي أن استمرار الدولة القائمة بالاحتلال في احتلالها غير الشرعي لفلسطين وفي القمع والأنشطة الاستيطانية والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني هو السبب الأساسي للعنف وانعدام الأمن في المنطقة. كما نرى أنه إن لم تتم إزالة هذه الأسباب الجذرية فسوف تستمر الحالة في التدهور. ومن ثم، فإن المسألة الجوهرية هي وجوب إنهاء الاحتلال، ولا بد أن ينتهي بلا شروط. ولن يتطلب ذلك الإرادة السياسية من إسرائيل فحسب، بل سيتطلب أيضا وسطاء نزهاء ومستشرفين. بعبارة أخرى، يجب على هؤلاء الذين يتوسطون بين الطرفين أن يفعلوا ذلك بنية مخلصة.

والمحاولات المبذولة من بعض الدوائر لإزالة الرئيس عرفات من منصبه ليست محاولات غير ديمقراطية فحسب، بل أيضا مرفوضة. الرئيس عرفات هو الزعيم الشرعي والمنتخب ديمقراطيا للشعب الفلسطيني. ولا أحد سوى الشعب الفلسطيني نفسه يملك حق تقرير من الذي يريد أن يكون زعيمه، وذلك من خلال انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية.

ويؤيد وفدي بشدة جميع الجهود التي تهدف إلى تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود ''اللجنة الرباعية'' وغيرها من أجل إقامة دولتين تعيشان معا في سلام، كما يدعو إلى ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

ختاما لكلمتي، يود وفدي أن يعرب عن تأييده القوي وغير المشروط لمشروع القرار المعروض علينا.

**السيد غوكول** (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): وفدي ممتن للرئيس على عقد هذه الجلسة التي تأتي في وقت مناسب جدا.

وترحب موريشيوس بتقرير الأمين العام (A/ES-10/186) عن الأحداث التي وقعت في جنين وفي مدن فلسطينية أخرى، ويغطي الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠٠٢. ويقدم التقرير فكرة واضحة، بلا مبالغة، عن حجم الدمار والمعاناة الناتجين عن الاعتداءات الإسرائيلية على جنين ومدن فلسطينية أخرى. وغني عن القول إن الدمار الواسع النطاق الذي تسببت فيه عملية الدرع الواقي قد روعنا وأزعجنا كثيرا.

وتود موريشيوس أن تكرر إدانتها بأشد العبارات لجميع الحالات التي يقع فيها المدنيون الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال، ضحايا لأعمال جنونية ووحشية.

ونعرب عن حزننا للوفيات التي سببتها الهجمة التفجيرية يوم أمس على حافلة إسرائيلية للركاب في شمال طبريا، وكذلك الهجمة على حرم الجامعة العبرية في القدس. فأرواح الأبرياء، بغض النظر عن جنسياتهم، تستحق أن

تتمتع بالحماية مهما كلف الثمن، وأن تعهد كل الأطراف المعنية بصراع ما بتنفيذ هذه الالتزامات هو مسؤولية أخلاقية وقانونية بموجب القانون الإنساني.

ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ يستمر تصعيد العنف بدون هوادة، رغم المطالبة الدولية بضبط النفس. فكل عمل إرهابي يليه غزو من جيش الدفاع الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وكل غزو يتبعه عمل إرهابي أيضا. والوضع المحفوف بالخطر وغير المستقر في الشرق الأوسط يجب أن يوضع حد له. وهذا غير ممكن إلا إذا اتفق الطرفان على خطة مشتركة لإجراء محادثات ومفاوضات مثمرة.

ويدعم وفدي بالكامل المبادرات الدولية المختلفة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط. وأكد اجتماع ''اللجنة الرباعية'' الأخير على ضرورة التوصل إلى تسوية تفاوضية دائمة استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى أنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. ويجب أن نعمل على ذلك الأساس، بغرض التوصل إلى حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط. وبالمثل، نؤمن أيضا بالنهج الشامل الذي يعالج الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الأراضي المحتلة. وفي ذلك الصدد، نناشد كل المانحين مواصلة دعمهم لتنمية وإعادة بناء البنية التحتية الفلسطينية، فذلك ضروري للعملية السلمية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مبدأ الأرض مقابل السلام هو الصيغة الأساسية للمحادثات المقبلة. ومن شأن ذلك أن يساعد في ترجمة المفهوم الذي اقترحته ''اللجنة الرباعية'' ومفاده قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود معترف بها دوليا، إلى حقيقة.

ولكن السلام لن يتحقق في غياب الالتزام الحقيقي من كلا الطرفين. وقد آن الأوان للتفكير جيدا في الخلل الذي أصاب جميع الجهود المبذولة حتى الآن. وإذا ما استمر ردنا بالألفاظ فقط، وبدون اتخاذ أي إجراء حقيقي، فإننا نجازف بوصول الحالة إلى مزيد من التدهور في الشرق الأوسط. فالوقت حاسم. والخطأ لا يمكن أن يصحح خطأ آخر. وإذا اتخذ طرف من جانب واحد تدبيرا ضد طرف آخر، وأسفر عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، فمن غير الضروري للطرف الآخر أن يتصرف بنفس الطريقة. فهذا السلوك وهذا التصرف لن يؤديا إلا إلى تفاقم الوضع والتسبب في قيام الطرفين باتخاذ إجراءات انتقامية مستمرة، الأمر الذي يكون له بالتالي تأثير سلبي على عملية السلام.

لقد قلنا مرارا وتكرارا أن إسرائيل ينبغي أن تلتزم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تعطي عملية السلام فرصة. ونحن نؤمن بوجوب انسحاب إسرائيل الفوري من الأراضي المحتلة. هذا هو الإجراء الأكثر أهمية لبناء الثقة والذي على إسرائيل أن تتخذه في سبيل زرع الثقة المطلوبة. ولا يمكن تصور أن يبقى ٧٠٠ ٠٠٠ فلسطيني تحت الحصار لفترة طويلة. ومن غير المقبول أيضا أن يعزل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مقره في رام الله كل هذه الشهور الطويلة. وأكثر من ذلك، فإن إنزال العقاب الجماعي، وحرمان المدنيين الأبرياء من حقهم في حياة حرة ومنعهم من ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية الروتينية، أمور لا مبرر لها إطلاقا. ونستنكر استخدام إسرائيل لقوة عسكرية غير متكافئة واستخدام الأسلحة الثقيلة، تسببت في دمار هائل وهي مسؤولة عن وقوع ضحايا بشرية جسيمة، بما فيها النساء والأطفال.

وأخيرا، نحث مرة أخرى الطرفين على ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس وعلى الدخول في حوار مؤثر يمهد الطريق نحو السلام ويساهم بشكل ملموس في تراجع أعمال العنف في منطقة الشرق الأوسط.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

**السيد محمصاني** (جامعة الدول العربية): أود بداية أن أعرب لكم عن خالص عبارات الشكر على استجابتكم لطلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر مجددا في الوضع الخطير والمتردي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بصفة عامة، وتقرير الأمين العام (A/ES-10/186) بصفة خاصة.

إن موجز هذا التقرير يقر منذ البداية بأنه أعد بدون أن تتم زيارة جنين أو المدن الفلسطينية الأخرى، بسبب رفض إسرائيل استقبال لجنة تقصي الحقائق التي ألفها الأمين العام بقرار من مجلس الأمن، الأمر الذي جعل التقرير يتسم بسرد وصفي للوقائع التي لم يكن من الممكن إخفاؤها. وجاء التقرير بدون أن يتضمن موقفا واضحا، بل لم يدن التقرير إسرائيل لرفضها السماح للجنة تقصي الحقائق بالقيام بالدور الذي أنيط بها للبحث عن الحقيقة والعدالة فيما يتعلق بجريمة تعد من أكبر الجرائم.

تجاوزت إسرائيل كل الحدود بل والاستخفاف بكل المثل والقيم الإنسانية وعلى مرأى ومشهد من المجتمع الدولي بأسره في غياب عوامل الردع المطلوبة في التصدي لمثل هذه الحالات ليزيد بالتالي من سلسلة الإحباطات التي ظلت تتسم بها الأمم المتحدة في العقدين المنصرمين.

ولقد ضربت إسرائيل عرض الحائط بالشرعية الدولية المتمثل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، وزعمها أن لا مجازر ولا جرائم حرب ارتكبت في مخيم جنين، بل أصبح مألوفا ومعتادا عدم مراعاتها للشرعية الدولية في غياب الإرادة السياسية. وللأسف يجيء ذلك في بداية قرن لم يعد يسمح ببقاء مرتكبي جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني بمنأى عن العقاب. حيث لم تعد إلزامية المسألة أمرا قابلا للمساومة.

إن هذا التقرير يسرد جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل والتي تشكل انتهاكا للقوانين الدولية ولاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ إلا أنه توقف عن استخدام العبارة المناسبة: مجزرة، نعم إنها مجزرة رغم الاعتراف بسقوط ٥٢ فلسطينيا في مخيم جنين من المدنيين، كما أنه أقر بصعوبة تحديد الرقم الحقيقي للقتلى. مخيم جنين يقع على الأرض الفلسطينية هاجمته إسرائيل بالدبابات والطائرات وآلاف الجنود فهل يعقل اعتبار مقاومة أهل مخيم جنين لهذا الهجوم انتهاكا للقوانين الدولية؟ أو تعريض سكانه للخطر؟ وهل يمكن أن يتساوى أهل جنين مع الآلة الحربية الإسرائيلية؟

إن الحديث عن الفظائع والجرائم وحرب الإبادة وإرهاب الدولة وجرائم الحرب الإسرائيلية أصبح لا طائل منه، رغم وضوحها وضوح الشمس، وطالما تجد إسرائيل السند مما يجعلنا نتساءل إلى متى سيظل الحال كما هو عليه وتداعيات الأمور المتتالية تنذر بكل الشرور والأخطار التي سوف تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه؟ أما آن الأوان بعد لوقفة من المجتمع الدولي وبقوة ووضوح مع الحق والشرعية؟

لقد تفاقمت أزمة الشرق الأوسط وبلغت حدا من الخطورة لم يترك بصيص أمل ولا بقية لضوء في نهاية النفق، وتتزامن معها أيضا أزمة في النظام الدولي أبعدته كثيرا عما أسسه ميثاق الأمم المتحدة. بالأمس عجز مجلس الأمن عن تحمل مسؤولياته، فهل يمتد العجز أيضا إلى هذه الجمعية، التي يُعرض عليها تقرير كالذي بين أيدينا؟

إن رفض إسرائيل لاستقبال لجنة تقصي الحقائق أدين من المجتمع الدولي، ولكن ليس بالقدر الكافي مما شجع إسرائيل على التمادي في جرائمها المتلاحقة ضد المدنيين

والسكان الآمنين في منازلهم. وعلينا أن نحاول معا الخروج من هذا المأزق التاريخي بوقفة جادة لوضع حد لازم ومطلوب للممارسات الإسرائيلية التي تصاعدت وتيرتها عن عمد وإصرار، من خلال اتخاذ قرار يعيد المصداقية لهذه الجمعية وليكون بداية تحول حقيقي لإحقاق الحق وتأكيد فاعلية الأمم المتحدة. وعليه قد يكون من المناسب أن يضمن القرار المطلوب العناصر التالية. أولا، توجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل، سلطة الاحتلال، بضرورة التزام الواجبات والمسؤوليات القانونية والواقعة على عاتقها عن حماية المدنيين في أوقات الحرب وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة؛ وإنهاء الوضع الرهيب على الأرض بانسحاب إسرائيل من كافة المناطق التي تم الاتفاق على أنها تتبع للسلطة الفلسطينية؛ والتأكيد على ضرورة احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالاحتلال الإسرائيلي الأخير لمناطق السلطة الفلسطينية؛ وتشكيل قوة متعددة الجنسيات تتسم بالقوة والمصداقية ونشرها على الأرض لتهيئة مناخ أفضل يتيح الفرصة والمجال أمام عملية بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية؛ ومساعدة المجتمع الدولي وبصورة عاجلة للسلطة الفلسطينية بما يمكنها من إعادة بناء البنى التحتية والمرافق الحيوية؛ والتأكيد على إيجابية الجهود الدبلوماسية وخاصة ما تقوم به اللجنة الرباعية والدول المعنية ووزراء خارجية الدول العربية استنادا إلى مرجعية مدريد وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة قمة بيروت العربية.

إن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.10/Rev.1، قد يمثل بداية التحول المطلوب الذي نأمل أن نحققه معا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

**السيد حسين** (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن لهذه الفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، المنظمة الحكومية الدولية التي تضم ٥٧ دولة ذات سيادة، كلها أيضا أعضاء في الأمم المتحدة وممثلة اليوم هنا. وإني أتكلم عن البند ٥ من جدول الأعمال، ”الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة“.

لقد قرأنا باهتمام وقلق بالغ تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/ES-10/186، عن الأحداث الأخيرة التي وقعت في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى. وعلى الرغم من أن التقرير قد أعد بدون تعاون إسرائيل بل وبدون زيارة إلى المنطقة، فإن ما يتضمنه في الفقرات ٤٨ إلى ٦٩ عن الغارات الإسرائيلية العسكرية على مدينة جنين، وفي الفقرات ٧١ إلى ٨١ عن نفس الغارات العسكرية التي شنتها الدولة القائمة بالاحتلال على مدن رام الله وبيت لحم ونابلس يمزق القلوب. وكون الأمين العام يخلص في ملاحظاته في الفقرة ٨٢ - متفقا مع تقييم الرئيس أهتيساري وفريقه لتقصي الحقائق - إلى أنه لم يتسن إعداد تقرير كامل وشامل بسبب هذين القيدين، وهو يلمح إلى أنه ستكون هناك تفاصيل أكثر فظاعة يمكن نقلها فيما يتعلق بالاعتداءات الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في تلك المدن.

وعندما اقترح سعادة السيد كوفي عنان إرسال بعثة متعددة الجنسيات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب التدهور الأخير الخطير للأحوال في المنطقة، فإن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، سعادة السيد عبد الواحد بلقزيز، وجه إليه رسالة عاجلة يؤيد فيها الاقتراح تأييدا كاملا. واقترح أيضا إرسال لجنة دولية تحقق في الفظائع التي ارتكبت، والتي كان مستمرا ارتكابها، من القوات الإسرائيلية القائمة بالاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين في مدينتي جنين

ونابلس. واسترعى الانتباه إلى المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى إخفاء تلك الفظائع بنقل جثث مئات الفلسطينيين لدفنها في أماكن سرية، بالإضافة إلى إجلاء وتشريد ألوف الفلسطينيين بعد نهب وهدم منازلهم. وشدد على الحاجة إلى إنشاء لجنة التحقيق المقترحة لتتحرى عن هجوم قوات الاحتلال الإسرائيلية على المؤسسات الفلسطينية، والمراكز الثقافية والمصارف، ومصادرة الوثائق، والسجلات والحواسيب التابعة لمختلف وزارات السلطة الفلسطينية، مما شل عملياتها العادية.

وفي تلك الرسالة، تم التأكيد للأمم المتحدة على التعاون على أكمل وجه من منظمة المؤتمر الإسلامي على إيفاد لجنة التحقيق المقترحة. وكان رأي الأمينين العامين لمنظمتينا بشأن ذلك النهج متطابقا. وعبرت عنه مبادرة أمين عام الأمم المتحدة الرامية إلى تكوين معلومات دقيقة عن الأحداث التي وقعت في مخيم جنين للاجئين بواسطة فريق لتقصي الحقائق ذي كفاءة ممتازة وشخصيات حسنة السمعة. وكنا نتطلع إلى المجتمع الدولي لدعم المبادرة.

ومن دواعي الأسف أن عدم التعاون من إسرائيل وتخريبها الفاضح للمبادرة، وهي مبادرة حظيت بتأييد مجلس الأمن وموافقة إسرائيل نفسها سابقا، جعل من المستحيل للأمين العام أن يمضي في إيفاد البعثة. وبدلا من ذلك أعد هذا التقرير، عملا بقرار الجمعية العامة دإط - ١٠/١٠ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، الذي اعتمد على أي معلومات كانت متوفرة فيما عدا الزيارة التي كان مخططا لها إلى جنين، والتي لو أنها تمت، لكنا جمعنا تفاصيل أكثر موثوقية لما حدث.

وفي هذا الخصوص، فإن الاستدلال على النوايا الإسرائيلية واضح. مرة أخرى يجري إخفاء الحقيقة من خلال تجاهل إسرائيل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وبهذه المناسبة، كما هي الحالة في مناسبات سابقة عديدة، فإن استرضاء المجتمع الدولي لتعنت إسرائيل يبقي الصراع مترسخا بدلا من التحرك إلى حل سياسي. ذلك أمر محزن على وجه الخصوص، لأنه يأتي في وقت يبرز فيه بوضوح توافق آراء دولي بشأن الحل المتمثل في قيام الدولتين، الذي يمهد لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. ولا يزال لزاما على المجتمع الدولي أن يضمن أن يؤتي توافق الآراء هذا ثماره، وألا تعوقه المكائد والأعمال الشائنة من أي من المتخاصمين.

ولقد نجح من هم في السلطة الآن في إسرائيل، بأعمالهم الشريرة في الماضي والحاضر، في إثبات كراهيتهم لعملية السلام ولفكرة إنشاء دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية. وآخر أعذارهم عن عدم المضي في هذا الاتجاه المطلوب، ولإفساد أي تقدم أحرز من خلال إنشاء وتشغيل السلطة الفلسطينية، هو المقاومة الفلسطينية لقوات الاحتلال، التي تسميها إسرائيل إرهابا. وفي الحقيقة إن أعمال إسرائيل نفسها المتمثلة في إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني، المرتكبة في ظل احتلالها الطويل الأمد وغير القانوني وغير الأخلاقي، هي التي تستدعي المقاومة والثأر. وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية ترغب حقا في السلم والأمن، ينبغي إذن أن يكون مسار عملها، ليس مواصلة استخدام القوة والوحشية، ولكن سحب كل قوات احتلالها من الأراضي الفلسطينية المحتلة والعودة إلى طاولة المفاوضات في إطار عملية السلام.

ويحدونا أمل صادق في أن يحظى مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بموافقتها، الأمر الذي يمهد السبيل أمام استئناف مفاوضات السلام، والنهوض بإنشاء دولة فلسطين السيادية المستقلة، والإسهام في إحلال السلام وإحراز التقدم لجميع بلدان وشعوب المنطقة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

أود في هذا الوقت أن أبلّغ الأعضاء بأن الأمانة العامة تلقت صيغة منقحة لمشروع القرار A/ES-10/L.10 وهي تعمل على إصداره. وفي ذلك الصدد، أود أن أبلّغ الأعضاء أيضا بأنني أقترح تعليق هذه الجلسة الآن لإتاحة الوقت لإصدار مشروع القرار المنقح. وبعدئذ سنشرع في مناقشته.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٥ واستؤنفت الساعة ٢٠/٢٥.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالبند قيد النظر، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار جديد تحت الرمز A/ES-10/L.11.

نظرا لتأخر الوقت وعدم وجود وقت كاف لإعداد مشروع القرار A/ES-10/L.11 بكل اللغات، وعلى أساس الفهم القائم على أن الوفود مستعدة للنظر في مشروع القرار في النص الانكليزي المعروض عليها وحده، سنشرع في النظر في مشروع القرار.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا ليعرض مشروع القرار A/ES-10/L.11.

**السيد كاردي** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): هذا المساء يشرفني أن أعرض مشروع القرار المطروح على الجمعية في الوثيقة A/ES-10/L.11.

مشروع القرار هذا نتاج مفاوضات موسعة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذا فإننا نعتقد أنه يحظى بالتأييد الساحق من الجمعية. يتألف مشروع القرار المطروح على الجمعية من تسع فقرات في الديباجة وثماني فقرات في المنطوق. وتعالج فقرات الديباجة الموضوع الرئيسي المعروض على جلسة اليوم، وهو صدور تقرير الأمين العام (A/ES-10/L.11) عن الأحداث التي وقعت في جنين. وإننا في مشروع القرار هذا نحيط علما بذلك التقرير. ويشجب مشروع القرار أيضا عدم تعاون إسرائيل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) ويكرر تأكيد التزام إسرائيل، بوصفها السلطة المحتلة بالامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة.

ويعرب مشروع القرار عن بالغ القلق للأحداث المأساوية التي وقعت في الأراضي المحتلة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وكذلك لاستمرار العنف.

ويؤكد المشروع أيضا على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ويشدد على أهمية سلامة ورفاه جميع المدنيين في منطقة الشرق الأوسط.

وبموجب فقرات المنطوق تطالب الجمعية بالوقف الفوري لعمليات التوغل العسكرية وتطالب بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الإسرائيلية من المراكز السكانية الفلسطينية والعودة إلى المواقع التي كانت فيها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، تشدد فقرات المنطوق على الحاجة إلى قيام جميع الأطراف بكفالة سلامة المدنيين واحترام معايير القانون الإنساني الدولي المقبولة عالميا. وتتناول الفقرات الأخرى من المنطوق الحالة الإنسانية الوخيمة في الأراضي المحتلة.

**الرئيس** بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل الانتقال إلى الإجراء التالي، أود أن أستشير الجمعية في النظر فورا في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.11. وبما أن الوثيقة A/ES-10/L.11 قد عممت للتو في القاعة، سيكون من الضروري التخلي عن الأحكام ذات الصلة من المادة ٦٨ من النظام الداخلي. والأحكام ذات الصلة تنص على ما يلي،

”لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية توافق على الاقتراح بالتخلي عن تلك الأحكام من المادة ٧٨.

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/ES-10/L.11. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أستراليا، بلغاريا، كندا، هندوراس، ناورو، نيكاراغوا، النيجر، رومانيا، ساموا، جزر سليمان، تونغا.

اعتُمد مشروع القرار A/ES-10/L.11 بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ١١ عضوا عن التصويت (القرار دإط – ١٠/١١).

[بعد ذلك أبلغ وفد إريتريا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا؛ وأبلغ وفد الكاميرون الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت].

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت على القرار المعتمد للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وأنه ينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد برايس** (كندا) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى في نيسان/أبريل الماضي، ظلت كندا تدعم باستمرار مبادرة الأمين العام الرامية إلى إعداد معلومات دقيقة. وإننا ممتنون للأمين العام لإشرافه على إكمال التقرير (A/ES-10/186)، الذي يدل على قيمة التحري عن الحقيقة وأهمية دور الأمم المتحدة. ويؤكد التقرير أيضا على مسؤولية الجانبين عن إيجاد حل لهذا الصراع المأساوي.

وقد شعرت كندا بخيبة الأمل إزاء قرار إسرائيل ألا تتعاون مع فريق تقصي الحقائق الذي يستمد ولايته من مجلس الأمن. وكنا نشعر بأن من المهم إبراز الحقائق إلى الضوء.

وقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم لأن النص لا يعالج بصورة كافية التوازن الكامل في المسؤولية عن استمرار العنف، الذي أسفر عن عدد كبير بصورة مفرطة من الوفيات. وهذا، في نظرنا، ضعف أساسي. ولا توافق كندا على تفسير تلك الأحداث على نحو ما ورد في نص القرار ولا على خص جانب واحد بالذكر.

علاوة على ذلك، ومع أننا لم نرغب في سد الطريق أمام إجراءات الجمعية مساء اليوم، فإننا نلاحظ أن هذا النص، الذي تلقيناه هذا المساء فقط، مختلف بصورة كبيرة عن النص الذي عمم في وقت سابق من هذا اليوم – بل أقول إنه نص جديد.

وبينما نرحب بهذه التطورات، نرى من الضروري إجراء مشاورات مستفيضة في عاصمتنا لكي نقيّم بصورة جيدة مثل هذه التغيرات بشأن هذه المسألة المعقدة. ونلاحظ، مع الأسف، أنه لم يكن لدينا متسع من الوقت للتشاور والتأمل المطلوب.

إن السلام المتفاوض عليه والذي يفي بأحكام قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، هو أفضل ضمان لأمن الإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة بأسرها، التي لشعوبها الحق في العيش في أمن تام وحرية من الخوف.

يرغب المجتمع الدولي بشدة في استئناف الحوار والمفاوضات. وهو مستعد لمساعدة الطرفين، ويجب أن ينتهز الطرفان حُسن النية ذاك. وأود أن أكرر استعداد كندا للمساعدة في هذه الجهود.

**السيد جاكوب** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): صوتت إسرائيل ضد مشروع القرار الذي اعتُمد للتو لأنه أخفق في التعبير عن حقائق الإرهاب الفلسطيني، وهو يشوه تقرير الأمين العام، ولا يفي بالحد الأدنى من أصول الإنصاف، حيث يتجاهل موت الإسرائيليين نتيجة لحملة إرهابية وحشية أدانتها جميع المحافل، بما في ذلك ''المجموعة الرباعية'' ولكن، من دواعي السخرية، باستثناء الجمعية العامة.

في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، وقبل ساعة واحدة فقط من اعتماد القرار دإط – ١٠/١٠، قُتِل ١٥ إسرائيليا بريئا في قاعة بليارد في ريشون ليتزيون. ودفعت تلك الهجمة الانتحارية عدة دول إلى سحب دعمها لمشروع القرار وإلى المطالبة باعتماد نص مختلف يتضمن إدانة محددة للتفجيرات الانتحارية الفلسطينية. وكالمعتاد، تعمد المراقب الفلسطيني التعامي عن معاناة الإسرائيليين وأعلن أن الجمعية العامة من ممتلكات العالم الثالث، ورفض السماح أن يتضمن نصه المنحاز إلى جانب واحد إدانة حقيقية للإرهاب الفلسطيني على الرغم من أنه زعم في بيانه أمام الجمعية العامة أنه يدينه.

وقد يتساءل المرء لماذا يجب أن تحدث الهجمة الانتحارية في غضون ساعة من اعتماد قرار الأمم المتحدة

لكي تسارع بعض الدول الأعضاء إلى الدعوة لإدانتها. ألا يكفي استهداف الإسرائيليين المدنيين بصورة تكاد تكون يومية من جانب مفجرين انتحاريين يتصيدون الأبرياء؟ وهل أن عدد الطلبة المقتولين في حرم الجامعة الأسبوع الماضي أو في الهجمات المنفصلة الخمس بالأمس لا يكفي للشعور بدرجة من التعاطف مع أرواح الإسرائيليين المطلوبة لإصدار قرار يعترف بالإسرائيليين كضحايا ويناشد السلطة الفلسطينية أن تحارب أخيرا الإرهاب؟

هل أن تقرير الأمين العام، الذي خلص إلى أن إرهابيين فلسطينيين هم المسؤولون عن جرائم حرب، ووجد أن السلطة الفلسطينية قد استخدمت الإرهاب كسلاح سياسي لا يكفي لإصدار مشروع قرار يعترف بأن الإسرائيليين القتلى والجرحى هم أيضا مأساة إنسانية يجب علاجها؟

للأسف، يبدو أن الدول التي دعمت هذا القرار راغبة في تحمل استخدام الجمعية العامة لمبادرات منحازة تتجاهل حقيقة الحملة الفلسطينية الانتحارية التي تستمر بلا انقطاع. ولو أن نهج الجمعية هذا لم يصبح مألوفا، لشعر ضحايا الإرهاب الفلسطيني من الإسرائيليين وغيرهم بالحزن حقا. ولكننا تعلمنا منذ أمد ألا نعلق آمالنا على رغبة الدول في الجمعية في أن تواجه جرائم الإرهاب التي تمنع التوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع. فلم يسهم أي من هذه القرارات على الإطلاق في أمن وسلام الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. بل أنها أضرت بسمعة الجمعية العامة وكشفت النقاب عن العديد من القلوب والعقول المغلقة للعديد من الدول، وهذا، في الحقيقة، هو الأمر المحزن.

**السيد بلازي** (استراليا) (تكلم بالانكليزية): عبّر تصويتنا عن وجهة نظرنا بأن القرار لم يعبر بدقة عن التوازن الوارد في تقرير الأمين العام، خاصة فيما يتعلق بالمسؤوليات الواردة في الفقرة ١٣ التي تنص على الالتزام بالكف عن القيام بهجمات ضد المدنيين بما في ذلك التفجيرات الانتحارية وكذلك على حماية السكان المدنيين.

ترى استراليا، كما هو وارد في تقرير الأمين العام، الاستهداف المتعمد لحياة مدنيين أبرياء وتعريض حياتهم بصورة طائشة للخطر، وخاصة عن طريق التفجيرات الانتحارية، هو أمر مرفوض تماما.

ويؤسفني أن أكرر ما قاله وفدي في الدورة الاستثنائية الطارئة السابقة، ألا هو أننا لا نرى أن الإجراءات المطبقة في دورة اليوم مرضية. فالافتقار إلى فرصة التشاور مع عواصم بلداننا بشأن محتوى اقتراحات موضوعية طرحت اليوم لا يتفق مع النظام الداخلي.

ونحن نأمل أملا كبيرا أن تجد هذه الأمور سبيلا أفضل للعمل سويا في الجلسات القادمة.

**السيدة لوج** (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني التكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبياننا هذا تؤيده أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية – استونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

لقد صوتنا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.11. وناقشنا اليوم، أثناء هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، التقرير الذي أعده الأمين العام بموجب القرار دإط – ١٠/١٠. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير في البيان الذي ألقي في وقت سابق اليوم.

لقد أدان الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا كل الهجمات الموجهة ضد المدنيين بما في ذلك التفجيرات الانتحارية. وكما لاحظ الأمين العام أن استخدام المقاتلين

من الجانبين للعنف الذي يعرّض المدنيين للخطر هو من دواعي القلق الشديد. وهذا غير مقبول ويجب أن يوقف. وكان الاتحاد الأوروبي يفضل لو أن هذا الأمر انعكس بصورة أقوى في القرار.

أخيرا، يود الاتحاد الأوروبي مرة أخرى التركيز على أننا نتفق مع ما خلص إليه الأمين العام في تقريره، ألا وهو أن الأحداث الموصوفة في التقرير، وكذلك دائرة العنف الحالية واستمرار تدهور الوضع، توضح الحاجة الماسة إلى قيام الأطراف باستئناف العملية التي من شأنها أن تعيد بهم مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات.

ويكرر الاتحاد الأوروبي استعداده لتقديم الدعم، بالتعاون مع شركائنا في ''المجموعة الرباعية'' وفي العالم العربي، للأطراف في هذه العملية للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لصراع الشرق الأوسط طبقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

**السيد روزنثال** (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): لقد صوتت غواتيمالا لصالح مشروع القرار A/ES-10/L.11 لأن صيغته النهائية تعبر عن توزن أكثر من الصيغ التي رأيناها بالنسبة للموضوع نفسه، وإننا لم نكن نرغب في الخروج عن الإجماع بالنسبة للمجموعة الإقليمية التي ننتمي إليها. بيد أنني أود أن أعترف بأن القرار كان صعبا بالنسبة لنا وأود أن أفسر ذلك.

أود أن أبدأ بالقول إننا في غاية الامتنان للأمين للطبيعة الموضوعية والواقعية لتقريره (A/ES-10/186) الذي يشكل الأساس للقرار. ونشعر بأنه أنجز عملا ممتازا في ظروف صعبة، لا سيما بسبب تعذر الوصول المباشر إلى أحد الأطراف. إن محتويات التقرير، في رأينا، مؤلمة. فهو يشير إلى تشاطر جميع الأطراف المسؤولية، وأن من الصعب جدا لنا توزيع تلك المسؤولية بين الأطراف. ومن الأمور التي نراها بغيضة بنفس القدر الهجمات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين، والتمادي الخطير الذي اقترفته قوات الدفاع الإسرائيلية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، كما أشارت إليها الفقرات ٦٢ إلى ٦٩ من التقرير.

ونشعر بأسى عميق لمناقشة عدد ضحايا الأحداث التي يغطيها التقرير، في حين يجب اعتبار أي ضحية من أي جانب عملا مفرطا. وإننا مترعجون من العنف المتكرر الذي أشار إليه التقرير في الفقرات ١٤ إلى ٢٢. ونتفق تماما مع ملاحظات الأمين العام في نهاية تقريره، عندما شدد على الحاجة الملحة إلى قيام الطرفين باستئناف العملية التي تعيدهما إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للوضع السائد في الشرق الأوسط، استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وهنا أود إضافة القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

**السيد بالاريزو** (بيرو) (تكلم بالاسبانية): لقد صوت وفد بيرو لصالح هذا القرار. ولكنني أود أو أسجل رسميا حقيقة أننا نأسف لأن القرار لا يتضمن شجبا أو إدانة واضحة وقاطعة للأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد المدنيين الإسرائيليين الأبرياء.

**السيد لوزاقا** (بارغواي) (تكلم بالاسبانية): بداية يود وفدي أن يشكر الأمين العام على التقرير (A/ES-10/186) الذي قدمه بموجب قرار الجمعية العامة دإط - ١٠/١٠ والذي كان الحافز لاستئناف هذه الدورة الاستثنائية. وإننا نسلم بالقيود التي واجهها الأمين العام عند إعداده التقرير الذي قدم إلينا للنظر فيه، حيث أعد باستخدام مصادر المعلومات المتوفرة، بما فيها المقدمة من أطراف ثالثة، حول أحداث في جنين وفي مدن فلسطينية أخرى. ويشير التقرير إلى مسؤولية الطرفين المعنيين عن الأحداث في الأشهر الأخيرة. إنهما يجب أن يتحملا

مسؤولياتهما ويحترما التزاماتهما بتوفير الأمن للسكان المدنيين دون إبطاء.

ولقد صوت وفدي لصالح القرار، لأنه رأى أن القرار كان أحسن وأكثر توازنا من الصيغ الأولى، بما فيها الصيغة التي وزعت علينا للنظر فيها هذا الصباح في الوثيقة A/ES-10/L.10. لكن، وفدي يعيد التأكيد على إدانته لكل أعمال العنف والإرهاب التي تؤدي إلى الوفيات والمعاناة بين السكان المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أخيرا، نتفق اتفاقا تاما مع ملاحظات الأمين العام التي جاءت في الفقرة٨٣ من تقريره. ومرة أخرى، نضم صوتنا إلى الأسرة الدولية في مطالبة الطرفين في العودة إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع، مما سيسمح للفلسطينيين والإسرائيليين أن يعيشوا جنبا إلى جنب بسلام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في تعليل التصويت. وأعطي الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين.

**السيد القدوة** (فلسطين): أود في البداية أن أعبر عن شكرنا العميق لكل الذين دعموا القرار الهام الذي اعتمدته الجمعية للتو. وأخص بالذكر بالطبع الذين انخرطوا،بالرغم من كل الصعوبات، في مفاوضات جادة من أجل التوصل إلى قناعة واسعة لدى أعضاء الأمم المتحدة حول الموضوع المطروح.

لقد استمعت الجمعية قبل قليل، إلى نموذج للغرور والعليائية الإسرائيلية، ليس فقط في مواجهة الشعب الفلسطيني – شعب تحت الاحتلال – وإنما أيضا في مواجهة المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك بالطبع الجمعية العامة هذه، الجمعية الممثلة لكل شعوب العالم.

المندوب الإسرائيلي لا يستطيع أن يفهم، وهو بالمناسبة كأي مستعمر عبر التاريخ، أن إسرائيل قوة احتلال. فهي الدولة الوحيدة في الأمم المتحدة المعتبرة رسميا قوة احتلال. إنها منخرطة عبر سنوات طويلة في استعمار فعلي لأرضنا. إنها الدولة الوحيدة التي لم تلتزم قط بأي قرار للجمعية العامة أو حتى لمجلس الأمن. الدولة الوحيدة التي لم تتوقف عبر السنين عن انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي، وعن ارتكاب الخروقات الجسيمة، ليس فقط الانتهاكات، بل الخروقات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، أي جرائم الحرب وحتى إرهاب الدولة.

إسرائيل قتلت الشعب الفلسطيني بأكمله حتى أولئك الأحياء. اقتلعت نصف هذا الشعب من أرضه وأخضعت النصف الثاني لاحتلال بشع لا مثيل له. المشكلة أنه لا يستطيع أن يفهم هذا.

على أية حال، نحن لن نتعرض إلى بعض المواقف السخيفة التي وردت في كلمته قبل قليل، أو في كلمته في الصباح حول مواقف المراقب الدائم أو مواقف القيادة الفلسطينية. لقد أوضحنا مواقفنا بشكل واضح أمام هذه الجمعية، ونعتقد أنها مواقف صحيحة حازت على احترام الجمعية.

أريد أيضا أن أشير إلى التشويه الإسرائيلي الكامل، بما في ذلك ما ورد على لسان المندوب الإسرائيلي اليوم عن تقرير الأمين العام. قبل قليل ادعى المندوب الإسرائيلي أن التقرير يتهم الجانب الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب. لا يوجد ما هو أسخف من هذا، ولا أبعد منه عن الحقيقة. لقد نجح بعض المسؤولين الإسرائيليين في تشويه تقرير الأمين العام بالفعل. قالوا، على سبيل المثال، إن التقرير أكد عدم حدوث مجزرة. حتى هذا غير صحيح، فالتقرير لم يقل ذلك.

وبالمناسبة، لم يقل المراقب الدائم لفلسطين قط إن هناك أرقاما معينة من الفلسطينيين المدنيين قد تم قتلهم. فالمسألة لا تعتمد على أرقام. المسألة تعتمد على سياق القتل الذي حدث ولماذا وكيف.

على أية حال، قلنا إن تقرير الأمين العام به بعض النواقص. وقد عبرنا عن ذلك اليوم. ولكننا قلنا أيضا إن في هذا التقرير جوانب هامة تستحق الاهتمام وتستحق أن تؤخذ بعين الاعتبار الدائم. لقد عبرنا عن مواقفنا بوضوح على أرضية احترامنا وثقتنا بالأمين العام، وبدوره، سواء في الماضي أو في المستقبل، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط. وإننا نتطلع إلى وضع مختلف في المنطقة، ونأمل من أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك هنا في الجمعية العامة، أن يساعدوا في تحقيق ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعلن تعليق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة وفقا لأحكام الفقرة ٨ من القرار دإط - ١٠/١١، المتخذ في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠.